



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي - الجزائر
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية



الموضوع

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول سيولة الخزينة

دراسة حالة مديرية الصيانة - سوناطراك - بسكرة

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

الأستاذة المشرفة:

إعداد الطالب:

رانية غضاب

بلال مبارك

.....	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى اعز وأغلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بنصائحها، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة، إلى من نورت حياتي بضياء البدر، وشموع الفرح إلى من منحتني القوة والعزيمة، لمواصلة الدرب، وكانت سببا في مواصلة دراستي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد، إلى الغالية على قلبي **أمي ثم أمي ثم أمي**.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، إلى الذي لم ييخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح إلى الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى **أبي العزيز** حفظه الله وأطال في عمره

إلى أعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي إخوتي الأعزاء: **وليد، عبد الغني، العمري، يونس، إلياس، صديق**،

إلى شموع العائلة، أخواتي: **صليحة و سارة**

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد وخاصة خالتي فاطنة التي يحمل لها قلبي أسمي معاني المودة والاحترام

إلى الإخوة الذين لم تلدهم أمي.... إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والمرة سرت إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم: **عبد الجليل زيطوط، وليد علوي، عبد القادر سنينة، حسين بزويو، العمري بوطي، محمد الأمين مهني**.

إلى كل من كان لنا الشرف بالتعرف عليهم خلال مشوارنا الدراسي إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمي وأجل عبارات العلم إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الكرام خاصة الأستاذة **رانية غضاب**

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

أهدي هذا العمل المتواضع الذي أرجوا من الله عز وجل أن يلتقى القبول والنجاح

تَشْكُرَات

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا، والقائل في محكم تنزيل

{ { لئن شكرتم لأزيدنكم } }

ونتقدم مصداقا لقول النبي عليه الصلاة والسلام:

{ { من لم يشكر الناس لم يشكر الله } }

نشكر كل من أسهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

وتشكراتنا الخالصة إلى الأستاذة المشرفة **رانية غضاب** التي سهلت لنا طريق العمل ولم تبخل علينا بنصائحها القيّمة، فوجهتنا حين الخطأ وشجعتنا حين الصواب، فكانت نعم المشرفة

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتنا الذين أشرفوا على تدريسنا ولكل من أسهم بالكثير أو القليل، من قريب أو حتى من بعيد في إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

وفي الأول والأخير الحمد لله جلّ وعلا الذي أعاننا في إنهاء هذا العمل.

حياتنا ألم، يغطيها أمل،

يحققها عمل، نهايتها أجل،

ولكل امرئ جزاء بما عمل.

المخلص

تهدف هذه الدراسة لإبراز أهمية جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة حالة بمؤسسة مديريةية الصيانة سوناطراك- بسكرة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن:

جدول سيولة الخزينة الذي يعد على الأساس النقدي هو صلة وصل بين القوائم المالية الأخرى، حيث يكشف عن حقيقة التدفقات النقدية للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة للحكم على أدائها المالي.

جدول سيولة الخزينة يوفر مؤشرات ونسب مالية جديدة لقياس جودة السيولة والربحية والسياسات التمويلية، التي لا توفرها القوائم المالية الأخرى من أجل استخدامها في تقييم الأداء المالي.

وفي الأخير توصلنا إلى أن مؤسسة مديريةية الصيانة سوناطراك بسكرة سجلت نتائج ايجابية خلال الفترة المدروسة ، ما يعكس الأداء المالي الجيد للمؤسسة إضافة إلى تمتعها بالاستقلالية المالية التي تحميها من خطر الإفلاس.

الكلمات المفتاحية: جدول سيولة الخزينة ، تدفقات النقدية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، النسب المالية.

Abstract

The objective of this study is to highlight the importance of the liquidity table in the evaluation of the financial performance of the economic institution through a case study in the establishment of the Directorate of Maintenance - Sona Tarak - Biskra This study concluded that:

The cash flow schedule, which on a monetary basis is a link between the other financial statements, reveals the true cash flows of the institution to determine the strengths and weaknesses of the institution's activity to judge its financial performance.

The liquidity liquidity table provides new indicators and ratios to measure the quality of liquidity, profitability and financing policies, which are not available in other financial statements in order to use the financial performance assessment.

Finally, we found that SUNA-TARAK-Biskra recorded positive results during the study period, which reflects the good financial performance of the institution as well as the financial independence it protects from the risk of bankruptcy.

أ	إهداء شكر مقدمة عامة
الفصل الأول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول سيولة الخزينة	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
9	المطلب الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية
9	الفرع الأول: الأداء
9	أولاً : تعريف الأداء
11	ثانياً: أنواع الأداء
14	الفرع الثاني: تقييم الأداء
14	أولاً : تعريف تقييم الأداء .
15	ثانياً: أهمية تقييم الأداء.
15	المطلب الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
15	الفرع الأول: الأداء المالي
16	أولاً: مفهوم الأداء المالي
17	ثانياً: أهمية الأداء المالي
18	ثالثاً: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية
19	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي
20	أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي
21	ثانياً-أهمية تقييم الأداء المالي
22	المطلب الثالث مصادر المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي ومؤشراته
22	الفرع الأول مصادر المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي
24	الفرع الثاني مؤشرات تقييم الأداء المالي
27	المبحث الثاني: البعد النظري لجدول سيولة الخزينة
28	المطلب الأول: نشأة وتعريف جدول سيولة الخزينة:

28	الفرع الأول: نشأة جدول سيولة الخزينة
29	الفرع الثاني: تعريف جدول سيولة الخزينة
30	أولاً: تعريف جدول سيولة الخزينة
30	ثانياً : أهمية جدول سيولة الخزينة
31	الفرع الثالث: أهداف واستخدامات جدول سيولة الخزينة
31	أولاً: أهداف جدول سيولة الخزينة
32	ثانياً: استخدامات جدول سيولة الخزينة
32	المطلب الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة
33	الفرع الأول: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة التشغيلية
35	الفرع الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة الاستثمارية
37	الفرع الثالث: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة التمويلية
38	المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة
38	الفرع الأول: جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة
43	الفرع الثاني: جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة
49	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام جدول سيولة الخزينة
47	المطلب الأول: التحليل المالي وأهدافه
47	الفرع الأول: تعريف التحليل المالي
47	الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
47	أولاً: أهداف التحليل المالي
48	ثانياً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
49	الفرع الثالث : مجالات تطبيق التحليل المالي
51	المطلب الثاني: تقييم السيولة والربحية باستخدام جدول سيولة الخزينة
51	الفرع الأول: تقييم السيولة باستخدام جدول سيولة الخزينة

52	الفرع الثاني : تقييم الربحية باستخدام جدول سيولة الخزينة
53	المطلب الثالث: تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر وسياسات التمويل باستخدام جدول سيولة الخزينة
53	الفرع الأول: تقييم السياسات المالية للمؤسسة
54	الفرع الثاني : تقييم المرونة المالية و التدفقات النقدية الحرة باستخدام جدول سيولة الخزينة
56	خلاصة الفصل
الفصل الثاني دراسة حالة مديرية الصيانة سوناطراك بسكرة	
58	تمهيد
59	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناطراك
59	المطلب الأول :نشأة مؤسسة سوناطراك (شركة الأم)
59	الفرع الأول- تعريف مؤسسة سوناطراك:
59	الفرع الثاني: عرض تاريخي لمؤسسة سوناطراك
61	الفرع الثالث: مهام ووظائف سوناطراك
64	المطلب الثاني: تقديم المؤسسة محل التريص وهيكلها التنظيمي:
64	الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة
67	الفرع الثاني: النشاط الاقتصادي لوحدة الصيانة بسكرة
68	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
73	المبحث الثاني: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة
73	المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد جدول سيولة الخزينة
73	أولا : الميزانية المقارنة للفترة (2015-2017)
75	ثانيا : جدول حساب النتائج
76	المطلب الثاني: إعداد جدول لخزينة بالطريقة الغير مباشرة
79	المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة
79	المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية التقليدية

79	أولاً: نسبة السيولة
80	ثانياً: نسب النشاط
81	ثالثاً: حساب نسب الربحية
83	رابعاً: نسب التمويل
84	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مقاييس جدول سيولة الخزينة
84	أولاً: مقاييس جودة الأرباح
87	ثانياً: مقاييس جودة السيولة
89	ثالثاً: مقاييس السياسة التمويلية
90	رابعاً: مقاييس تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر
92	المطلب الثالث: المقارنة بين النسب التقليدية المبنية على أساس الاستحقاق والنسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة المبنية على أساس نقدي
92	أولاً : المقارنة بين نسب السيولة المبنية على أساس نقدي ونسب السيولة المبنية على أساس الاستحقاق
93	ثانياً : مقارنة نسب جودة الأرباح المبنية على أساس نقدي والنسب الربحية المبنية على أساس الاستحقاق
93	ثالثاً : المقارنة بين نسب السياسة المالية على أساس نقدي وعلى أساس الاستحقاق
94	خلاصة الفصل
96	خاتمة
100	قائمة المراجع
105	قائمة الجداول
107	قائمة الأشكال
109	الفهرس
114	الملاحق

فرضت التغيرات المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية في عالمنا المعاصر جملة من التطورات المتسارعة ذات تأثير عال على حياة المؤسسات واستقرارها، حيث ألزمت هذه التغيرات الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية التي لها أثر على الأداء المالي للمؤسسات، من خلال معرفة الوضع المالي للمؤسسات بالنسبة للمتعاملين معها لأنهم يهتمون بأداء المؤسسة مالياً.

حيث إن الجزائر واكبت هذا التغير في البيئة المحاسبية لتقوم بتبني نظام محاسبي مالي جديد، وذلك بهدف جعل النظام مرناً يستجيب للتحويلات الاقتصادية، ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر، والمعايير المحاسبية الدولية من خلال القواعد والأسس الخاصة بهذا الأخير، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية ملزمة بتقديم خمسة كشوف مالية، والتي من بينها جدول سيولة الخزينة.

تعتبر القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ضرورية حيث إنها تعبر عن أداء المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، كما أنها تمثل صورة المؤسسة حيث يحتاج الأطراف ذات الصلة للمؤسسة من موردين وزبائن ومساهمين... إلى هذه القوائم، التي تبين أداء المؤسسة لتساعدهم في إصدار مختلف القرارات.

وبالرغم من أهمية القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية لأغراض التحليل أو غيرها، إلا أن جدول سيولة الخزينة يعتبر أيضاً من القوائم التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل المالي لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق بواقع السيولة الحقيقية للمؤسسة (النقدية الجاهزة)، والتي قد تساعد على قياس مدى قدرة المؤسسة الفعلية على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة، وأيضاً فيما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى تمويل خارجي، لذا فإن التحليل المالي بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة يعطي الوقت الكافي للمؤسسة لدراسة البدائل التمويلية المتاحة بدلاً من اللجوء إلى المصادر التمويلية ذات التكلفة العالية عند فوات الأوان.

وفي ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يساهم جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تبتثق مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في :

1. ما المقصود بتقييم الأداء وما أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؟
2. ماهي العوامل المؤثرة في الأداء المالي؟
3. ماهي أهمية جدول سيولة الخزينة بالنسبة للمؤسسة والى أي مدى يساعد في تقييم الأداء؟
4. هل تعتمد المؤسسة محل الدراسة على جدول سيولة الخزينة في تقييم أدائها؟

فرضيات الدراسة:

- ﴿ عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة.
- ﴿ هناك عدة عوامل تؤثر في الأداء المالي.
- ﴿ جدول سيولة الخزينة أداة حديثة وفعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها.
- ﴿ تعتمد المؤسسة محل الدراسة على جدول سيولة الخزينة في تقييم أدائها.

أهمية الموضوع

تكمّن أهمية الدراسة في التعرف على جدول سيولة الخزينة الذي أصبح من الضروري تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية بعدما أصبحت الجزائر تطبق النظام المحاسبي المالي وكذا معرفة مدى أهميته بالنسبة للمحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة .

منهج الدراسة:

تماشياً مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة تم اعتماد أسلوب المنهج الوصفي للدراسة النظرية من أجل عرض ماهو متوفر من معلومات حول جدول سيولة الخزينة والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكيف يستخدم جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المؤشرات المالية، في حين تم الاعتماد على منهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده ومحاولة تجسيد الجانب النظري في المؤسسة محل الدراسة.

دوافع اختيار الموضوع:

- ﴿ تعود دوافع اختيار الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية والمتمثلة في:
- ﴿ أهمية الموضوع لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية.
- ﴿ كون جدول سيولة الخزينة أداة حديثة في الجزائر والرغبة في التعرف على هذه الأداة وإبراز أهميتها كتقنية لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية
- ﴿ التخصص والرغبة في التعمق في هذا المجال.

﴿ الميول الشخصي إلى الأساليب الكمية في الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية والرغبة في التعرف على واقع تطبيقها لدى المؤسسات الاقتصادية الوطنية.

أهداف الدراسة: لهذه الدراسة عدة أهداف منها:

- ﴿ إبراز دور وأهمية جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي.
- ﴿ محاولة تبيان أهمية تقييم الأداء المالي في كشف نقاط القوة لاستثمارها والوقوف عند نقاط الضعف لمعالجتها في الوقت المناسب.
- ﴿ تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

- ﴿ صعوبة الحصول على الموافقة لإجراء الدراسة التطبيقية فيما يخص الجانب التطبيقي.
- ﴿ صعوبة الحصول على المعلومات الميدانية الكافية من المؤسسة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة اليمين سعادة

"مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009 حيث كانت المذكرة بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها".

حيث عالجت هذه الدراسة أهمية استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة،" وبينت أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما تناولت هذه الدراسة أيضا حالة المؤسسة "ENAMC" لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي لها، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية.

2- دراسة بن مالك عمار

"مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2010/2011" حيث كانت بعنوان "المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء" دراسة حالة الإسمنت السعودية للفترة 2006-2010" حيث تناولت الدراسة توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحليل المالي، وكذا المناهج المستخدمة فيه من خلال الاعتماد على النسب المالية والمؤشرات المالية وكيفية توظيفها في تحليل القوائم المالية ومدى تقييمها للأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إن التحليل المالي الحديث هو السبيل الوحيد لإعادة التوازن داخل السوق المالي؛
- ✓ يعتبر التحليل الأساسي كقاعدة لبناء استراتيجية جديدة للاستثمار، لاعتماده على أهم القوائم المالية؛
- ✓ يأخذ التحليل المالي بعين الاعتبار مختلف الظروف المحيطة بالشركات؛
- ✓ يعطي التحليل الأساسي نتائج تحليلية بالشكل اللازم، يستطيع من خلالها المستثمر الوصول إلى أهدافه في ظروف تعد نوعا ما آمنة من مختلف الأخطار المالية؛
- ✓ المعلومات الصادرة من الشركات وفقا للتحليل الأساسي تكون لها أهمية كبيرة ومصداقية عالية.

3- دراسة لزعر محمد سامي

مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2011-2012، حيث كانت بعنوان "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم.

حيث تهدف هذه المذكرة إلى دراسة أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياها لنظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

4-دراسة زهرة جريوى

مذكرة في العلوم المالية والمحاسبية،جامعة محمد خيضر:بسكرة،2012-2013،حيث كانت بعنوان"أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

حيث تناولت الدراسة توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات الجيدة التي لا تتوفر في باقي القوائم المالية، ولذلك تعتبر هذه القائمة في غاية الأهمية للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها المستخدم المباشر لهذه القائمة وتفيد بها باقي المستخدمين للقوائم المالية، ومن خلالها يمكن للمؤسسة الاستفادة منها في اتخاذ قراراتها كالاستثمار والتوسع، كذلك تساعد على فهم وضعها المالي وتمكنها من تجنب الوقوع في خطر الإفلاس.

لتحقق هذه الغاية استخدام الباحث أسلوب التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على المعلومات المحاسبية المحتواة فيها لحساب النسب المالية بدراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بالاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتيجة وقائمة التدفقات النقدية.

5-دراسة فاطمة الزهرة لحرش

مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح:ورقلة2012-2013،حيث كانت بعنوان"أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز ALFA PIPE بولاية غرداية للفترة ما بين 2010-2012.

حيث تناولت هذه الدراسة موضوع جدول تدفقات الخزينة وأهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية،بهدف أخذ نظرة حول تطلعات المؤسسة الاقتصادية من خلال تدفقاتها النقدية والحفاظ على قدرتها التنافسية مع التركيز على الدور الذي يلعبه فيها، حيث شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تطورات في السنوات الأخيرة وهذا بعد تطبيقها لنظام المحاسبي المالي والذي ينص على مجموعة من القوانين أصبحت إجبارية على جميع المؤسسات تطبيقها،فمن خلالها تتمكن المؤسسة من معرفة الصعوبات التي وقعت فيها ومن المحتمل وقوعها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نستخلص أهمها فيما يلي: تستخدم مؤسسة الأنايبب الناقلة للغاز الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة وذلك لاعتمادها على المحاسبة العامة حيث إن الاستثمارات المنجزة في المؤسسة تحدد حالة تدفقاتها لأنشطة الاستغلال وهنا يتضح إن كانت قادرة على تسديد ديونها مستقبلاً أم لا.

هيكلية الدراسة:

بغية الإلمام بمختلف حيثيات الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، ولترتيب مختلف المعارف تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فصل أول نظري مقسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية المفاهيم المرتبطة به، والمبحث الثاني: تناول الإطار المفاهيمي لجدول سيولة الخزينة، أما المبحث الثالث فتناول العلاقة بين الأداء المالي وجدول سيولة الخزينة.

وفصل ثاني تطبيقي تم فيه إسقاط الموضوع على إحدى المؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة حالة بتقديم نظرة حول المؤسسة ومحاولة إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة محل الدراسة وتحليل جدول سيولة الخزينة بواسطة المؤشرات المالية وتقييم الأداء المالي بالاعتماد على هذه المؤشرات، وفي الأخير خاتمة وفيها تم عرض أهم النتائج واختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية الرئيسية وأهم التوصيات والاقتراحات المتوصل إليها.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
27	مؤشرات تقييم الأداء المالي	(1-1)
40	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	(2-1)
45	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	(3-1)
67	توزيع عدد العمال حسب التخصصات في مديرية الصيانة	(1-2)
73	أصول الميزانية المقارنة لسنتي 2016-2017 للمؤسسة	(2-2)
74	خصوم الميزانية لسنتي 2016-2017 للمؤسسة	(3-2)
75	جدول حساب النتائج المقارن للفترة (2015-2017) للمؤسسة	(4-2)
76	جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة للفترة (2015-2017)	(5-2)
79	يبين نسب السيولة	(6-2)
80	يبين نسب النشاط	(7-2)
81	يبين نسب الربحية	(8-2)
83	يبين نسب التمويل	(9-2)
85	يبين نسبة النقدية من النشاط التشغيلي	(10-2)
85	يبين التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	(11-2)
86	يبين نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	(12-2)
86	يبين نسبة العائد على الأصول من التدفق التشغيلي	(13-2)
87	يبين نسبة العائد على الأموال الخاصة	(14-2)
87	يبين نسبة تغطية النقدية	(15-2)
88	يبين نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	(16-2)
89	يبين نسبة التوزيعات النقدية	(17-2)
90	يبين نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	(18-2)
91	يبين مقاييس المرونة المالية	(19-2)
88	يبين التدفق النقدي الحر	(20-2)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	ممثل الأداء في المؤسسة	(1-1)
12	الأداء الداخلي و الخارجي أداء مقاس	(2-1)
62	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة سوناطراك	(1-2)
65	الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة	(2-2)
69	الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة سوناطراك فرع النقل بالأنابيب	(3-2)
77	التدفق النقدي (التشغيلي، الاستثماري، التمويلي)	(4-2)
77	يمثل تغير أموال الخزينة خلال الفترة (2015-2017)	(5-2)
79	يمثل تطور نسب السيولة للفترة (2015-2017)	(4-2)
80	يمثل تطور نسب النشاط للفترة (2015-2017)	(5-2)
82	يمثل تطور نسب الربحية للفترة (2015-2017)	(6-2)
83	يمثل تطور نسب التمويل للفترة (2015-2017)	(7-2)

الفصل الأول

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام

جدول سيولة الخزينة

تمهيد

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات والشركات حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محدد لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة سابقا، كما يعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات والشركات على مستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية بفعالية؛

كما يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عملية ضرورية لتحديد نقاط القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسات، ومحاولة معالجها والنهوض بها لما لها من أهمية في معظم اقتصاديات العالم باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: البعد النظري جدول سيولة الخزينة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام جدول سيولة الخزينة.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يحظى الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لأنه هو السبيل الأمثل والوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، حيث يعتبر أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات المالية وكذلك أداة لتدارك الثغرات التي قد تظهر في حياة المؤسسة وإظهار الأخطار المالية التي من المحتمل أن تتعرض لها وبالتالي إنذار الإدارة لمعالجة الخلل وهذه مهمة المراجع الداخلي.

ويعتبر الأداء المالي أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق خلال معايير معنوية (الربحية والسيولة النشاط...).

المطلب الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: الأداء

أولاً : تعريف الأداء: إن مفهوم الأداء ليس حديثاً بل توجد عدة دراسات من الناحية النظرية والتطبيقية التي تهدف إلى تدقيق مفهومه، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه. ويعود سبب تنوع واختلاف التعاريف إلى كونه مفهوم واسع الاستعمال.

ومما سبق يمكن تعريف الأداء على أنه:

"يعتبر قاموس اللغة الفرنسية " LAROUSSE " كلمة الأداء " PERFORMANCE " كلمة انجليزية مشتقة من الكلمة القديمة "PERFORMANCE" المأخوذة من الكلمة " PERFORMER " والتي تعني أتم أو أنجز أو أدى".¹

يعرف الأداء بأنه "المخرجات أو الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه نشاط المؤسسة وبين الأهداف التي تسعى من خلال هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المؤسسة"²

¹ Dictionnaire Larousse de la langue Française, 2001, P :766.

² هدى مؤيد حاتم السعدون، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الاستراتيجي في جامعة القادسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017ص49

الأداء "PERFORMANCE" " هو الهدف النهائي للمؤسسة ويمثل مستوى النجاح في تحقيق الأهداف. فالأداء الجيد يمثل النتيجة النهائية للإنجاز الكفاء"؛¹

الأداء هو "النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد".²

"يعبر الأداء عن مدى قدرة المؤسسة في التفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية، وذلك فيما يتعلق بحصولها على مواردها المختلفة وكفاءة عملياتها الداخلية وإنتاج منتجات مطلوبة من قبل المجتمع.

والأداء بهذا المفهوم يتضمن ثلاثة أبعاد هي:

- أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة؛
- أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة؛
- أداء المؤسسة في إطار البيئة التي تعمل فيها.³

الأداء هو "الكيفية التي تؤدي بها العاملون ومهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها استخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، وإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة".⁴

"عرفت المنظمة العالمية للتقييس الإيزو 9000 إصدار 2000 بأنه يشمل الكفاءة والفعالية، فهذه الأخيرة هي مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها والموارد المستعملة".⁵

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

¹ مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 198

² علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 64.

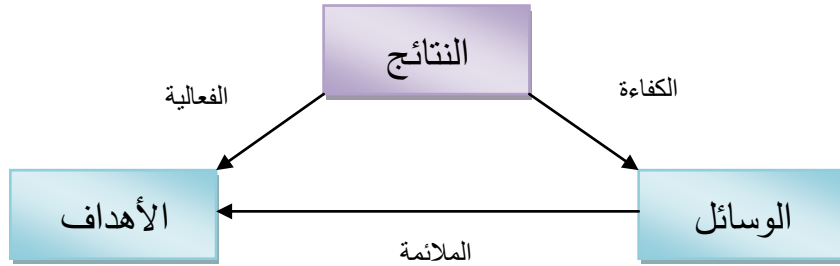
³ وصفي الكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات (محكم علميا)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 77.

⁴ عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 86.

⁵ يحيى إلهام، دور الجودة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 101.

" الأداء هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة طويلة الأجل بأحسن كفاءة وفعالية ".

الشكل رقم (1-1): مثلث الأداء في المؤسسة



المصدر: عباسي صابر، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012 ص 81.

ثانيا: أنواع الأداء

بعدما تطرقنا إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة و تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق و العملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع. ويمكن الاعتماد على أربعة معايير هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي و معيار الطبيعة. كل معيار يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة.

1- الأداء حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، أداء داخلي (ذاتي) وأداء خارجي.

أ- الأداء الداخلي

ينتج من ثلاث توليفات وهي:¹

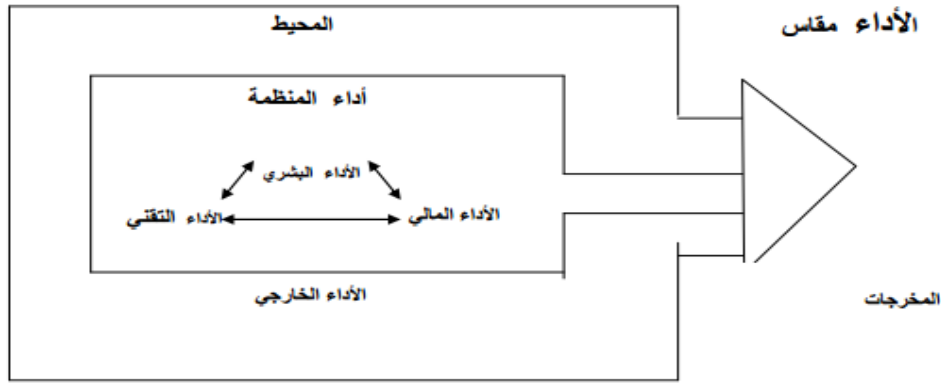
- أداء بشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم؛
- الأداء تقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها ووسائلها التقنية بشكل فعال؛
- الأداء المالي: ويمكن في فعالية وكفاءة استخدام الوسائل المالية المتاحة.

¹نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص ص 72-73.

ب- الأداء الخارجي:

وهو ذلك الاداء الناتج عن التطورات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة¹، هذه التطورات تنشأ خارج المؤسسة و تؤدي إلى تغيير حتمي في مسارها، فنجاح المؤسسات أو فشلها يتوقف على قدرتها على تحقيق درجة عالية من التلائم بين أنشطتها و بين البيئة التي تنشط بها²، هذا الأداء يظهر من خلال تفاعل المؤسسة مع محيطها و تحقيق نتائج جيدة كارتفاع رقم الأعمال أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة، و يتحقق هذا الأداء إذا استجابت المؤسسة التطورات الخارجية و القدرة على سبقها³. ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): الأداء الداخلي والأداء الخارجي



المصدر: نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 73.

فالمؤسسة في علاقة مستمرة بالمحيط الخارجي مما يتطلب متابعة مستمرة لهذا المحيط للتكيف معه، إذ تستطيع المؤسسة أن تسيطر على محيطها الداخلي و تتحكم فيه لكن قدرتها على التأثير على محيطها الخارجي محدودة لذلك يجب أن تبذل قصارى جهدها للاندماج معه و التقليل من تهديداته و آثاره السلبية و يرتبط أداء المؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها بقدرتها على التكيف مع محيطها الخارجي.

¹ نفس المرجع، ص 73.

² بركات ربيعة، دور تقييم الأداء في تحسين الخدمات العمومية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير عمومي، جامعة جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2006، ص 89.

³ شنافي نوال، تحفيز العمال ودوره في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004/2005، ص 52.

2- الأداء حسب معيار الشمولية: يقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي و أداء جزئي.¹

أ- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاتمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو... إلخ؛

ب- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة و ينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج و أداء وظيفة التسويق.

والأداء الكلي في الحقيقة، هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الفرعية.

3- **الأداء حسب المعيار الوظيفي:** يرتبط هذا المعيار و بشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف و النشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي تمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية: وظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، ويضيف البعض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.²

4- **الأداء حسب معيار الطبيعة:**³ تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية... إلخ، فإنه يمكن، وإن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي، تقني... إلخ، وفي إشارة إلى هذا التصنيف يقول أحد الباحثين لا يمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها Image de marque بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل إن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة المؤسسة في الخارج. إذا بناء على هذه المقابلة بين طبيعة الأهداف و أنواع الأداء يمكن القول بان الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي، الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة، والذي يتجسد بالفوائض التي تحققها من وراء تعظيم نواتجها وتدنيه مستويات استخدام مواردها.

¹ عبد الملوك مزهودة، مرجع سابق، ص 89

² محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 150.

³ عبد الملوك مزهودة مرجع سابق، ص 89.

الفرع الثاني: تقييم الأداء

أولاً : تعريف تقييم الأداء

تعددت تعريفات تقييم الأداء واختلفت من باحث لآخر، وهذا ما تبينه بعض هذه التعاريف التي تطرقت لتقييم الأداء. ينظر كاظم جاسم العيساوي إلى تقييم الأداء على أنه "إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من أجلها ، ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة ، من أجل معرفة وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلا ، مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها".¹

ويرى **الطعامنة**: أن تعريف مفهوم تقييم الأداء المؤسسي بأنه عملية تهدف إلى قياس ما تم إنجازه من قبل مؤسسة ما خلال فترة زمنية محددة، مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات مع تحديد أوجه القصور والانحراف إن وجدت وسبل علاجها في الحاضر والمستقبل، ويشير هذا التعريف إلى مفهوم تقييم الأداء المؤسسي يعكس الجوانب التالية:

1. إن تقييم الأداء عملية هادفة للتعرف على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المقررة والخطط الموضوعية؛
2. أنها عملية استمرارية تهدف إلى استخلاص النتائج التي يتعين اتباعها لتصحيح الانحرافات وتحسين الأداء خلال الفترات الزمنية التالية؛
3. تساعد هذه العملية في وضع أهداف جديدة وتعديل الخطط القائمة لتخدم أفضل مستوى من الانجاز الممكن.²

كذلك ينظر إلى تقييم الأداء بأنه يتمثل في "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة معين"³

مما سبق يمكن القول إن تقييم الأداء يشمل جميع الأنشطة داخل المؤسسة الاقتصادية ، وذلك بهدف التأكد من أن النتائج المحققة فعلا تسير نحو ما هو مخطط لها من جهة ، وكذا الحكم على كفاءة أداء المؤسسة في استغلال الموارد الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف التي أقيمت لأجلها من جهة أخرى.

¹كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الإداري ، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008، ص 250.

² كامل أحمد إبراهيم أبو ماضي، قياس أداء المؤسسات القطاع العام في غزة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة الدكتوراه ، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، 2015، ص10.

³نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، دار صفاء ، عمان ، 2009، ص 29

ثانياً: أهمية تقييم الأداء.

تحظى عملية تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة ، يمكن إبرازها في الآتي:

- يبين تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية قدرة المؤسسة على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها ، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها ، مما يعزز أداء المؤسسة بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- إن تقييم الأداء يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات ، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي.¹

المطلب الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**الفرع الأول: الأداء المالي**

أولاً: مفهوم الأداء المالي: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الأعمال، حيث إنه يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وأنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات. وفي ما يلي بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه:

- 1- يعرف الأداء المالي بأنه " أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل".²
- 2- ويعرف كذلك بأنه "وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة".³
- 3- هو تشخيص الوضع المالي للمؤسسة بمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ

¹ فلاح حسن عداوي الحسيني ، الإدارة الإستراتيجية ، دار وائل للنشر، عمان ، 2000، ص 23

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص45.

³ علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، مرجع سابق ، ص67.

- الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح".¹
- 4- هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة".²
- 5- يعرف الأداء المالي بأنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة".³
- 6- ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:
- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
 - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
 - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛
 - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة".⁴

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي: "هو تشخيص لوضع المؤسسة لمعرفة مدى استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة، واكتشاف الثغرات وتداركها ويتم ذلك باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعلا".

ثانيا أهمية الأداء المالي

وتكمن أهمية الأداء المالي في ارتباطه المباشر بتحقيق أهداف الشركة، إذ إن الأداء المالي الناجح هو سبب في نجاح الشركة وقدرتها على التطور والتفوق (al et Beest., 2009) كما أنه يساهم في تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة، التي تلعب دوراً في تعزيز نجاح الشركة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح⁵ ويمكن من خلال التقييم الفعلي للأداء التعرف على درجة مطابقة الأداء الحالي مع الخطة الموضوعية وبالتالي التعرف على مدم الانجاز الحقيقي للأهداف".⁶

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46.

² عباسي صابر، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات التجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، فرع محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 90.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46.

⁴ دان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2006.04، ص 41.

⁵ الدعاس، عبدالله، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 37، عدد 1، 2010.

⁶ ديري زاهد، الرقابة الداخلية، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011.

وعليه، فإن أهمية الأداء المالي بالنسبة للشركة تنبثق من مساهمته في قياس الأهداف ومقارنة نتائجها وتحديد مستوى الفاعلية في تحقيقها. علاوة على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة في التوصل إليها، وهو الأمر الذي يسمح بالحكم على مدى الكفاءة في تحقيق الأهداف.¹

ثالثاً: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

إن التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية : التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية، إنشاء القيمة. ويعتبر هذا الأخير هدفاً جديداً فرضته الوضعية الراهنة التي تميز بها المحيط الخارجي للمؤسسة.

1. السيولة واليسر المالي: تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة-المخزونات والقيم قابلة لتحقيق-إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي:

-المؤسسة: تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلاً من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كإجراء شراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

-أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة. ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد، في دفع مستحقات الأجراء، في تسديد ديون الموردين...إلخ.

-عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي.

فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد .

¹ أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، مذكرة مكملة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 13.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالافتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة.¹

2. التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل «التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها».²

من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة-رأس المال الخاص مضافاً إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل- وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:³

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

3. المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى DRUKER PETER بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001/2002، ص36.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص247

³ السعيد فرحات جمعة، المرجع السابق، ص259

والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية ، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

4. إنشاء القيمة: إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً. والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.¹

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي

تضطلع المؤسسات بمهمة إشباع حاجات الأفراد والمجتمع من سلع وخدمات اقتصادية، وذلك باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة مثل المكائن والمعدات والمباني والأيدي العاملة والمواد الخام... الخ وبما أن الموارد الاقتصادية المتاحة بطبيعتها نادرة نسبياً. بالمقارنة مع حاجات المجتمع إلى هذه الموارد لإنتاج كل ما يحتاجه من السلع والخدمات، فلهذا تصبح المهمة الرئيسية لهذه المؤسسات هي إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل قدر من الموارد الاقتصادية بهدف إشباع أقصى قدر من حاجات المجتمع.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى متابعة عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي نشير إلى أنه هناك كلمة تقويم التي تستخدم في نفس المعنى مع كلمة تقييم لكن هناك اختلاف على الأقل فيما يتعلق بمعنى الكلمة في اللغة العربية حيث وردت كلمة أقوم بمعنى الفعل قوم الذي يعني هذب وأصلح أما التقييم تعني إعطاء قيمة ووزن الشيء ما استناداً إلى معيار متفق عليه، ولكن معظم الباحثين يستخدمون كلمة تقويم بمعنى تقييم.

وفي ما يلي بعض التعاريف لتقييم الأداء المالي:

¹ عادل عشي، المرجع السابق، ص 37

- 1-1- "يقصد بتقييم الأداء المالي بالمعنى العام: التعرف على العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الموارد الاقتصادية (المالية والبشرية والمالية) المتاحة وكيفية استخدامها في الوحدة الاقتصادية".¹
- 1-2- "تقييم الأداء المالي هي العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الايجابية والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة".²
- 1-3- يعرف كذلك بأنه: "تقييم الأداء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الصناعية. بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك المؤسسة الصناعية وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثاره ذلك على المشروع نفسه وعلى استراتيجية الاقتصاد القومي".³
- 1-4- "ينظر إلى تقييم الأداء المالي كونه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد وكفاءة استخدامها من قبل المؤسسة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراءاتها المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معنية".⁴
- 1-5- تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعني: "تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً. تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك لأسباب التالية:

- 1- 1-5- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية؛
- 2- 1-5- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة".⁵

ومما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي:

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 197.

² سيد محمد جاد الرب، استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء (الأطر المنهجية والتطبيقات العملية)، حقوق الطبع والنشر للمؤلف، مصر، 2009، ص 51.

³ عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات (إطار نظري وتطبيقي)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 190.

⁴ مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 31.

⁵ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2000، ص 38.

"تقييم الأداء المالي هو جزء من عملية الرقابة، فهو يعمل على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المطلوب تحقيقه والانحرافات وتحليلها وقياس نتائج المؤسسة باستخدام مؤشرات مالية محددة في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ثم اتخاذ القرارات التصحيحية".

ثانياً- أهمية تقييم الأداء المالي

"تكتسب عملية تقييم الأداء المالي أهمية خاصة عند تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية، لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها.

يعد تقييم الأداء المالي أحد العمليات الإدارية المهمة للمؤسسات الاقتصادية لكونه يتجه إلى حصيله الأعمال، وهو ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجها، وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية:

1-2- تحتاج أي مؤسسة اقتصادية إلى إعداد نظام لتقييم أدائها المالي حتى تكشف عن نقاط القوة والضعف إذن بهدف قياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة، إن الأداء المالي الجيد يصبح شرطاً أساسياً لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية، ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة تسمح مؤشرات المتوقعة بالحكم على درجة أمان المؤسسة، ولذلك فهي تركز على الخطة التمويلية والاستثمارية لها".

2-1- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المؤسسة مما يساعد في تحسين مستوى الأداء المالي فيه.

3-2- أصبحت المؤسسات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن المؤديان مقدماً إلى تدنية عدم تأكد بيئتها، كل ذلك بفضل طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية"¹.

4-2- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات، ومعالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع.

5-2- تهدف المؤسسة الاقتصادية إلى الربح أولاً فإنها تواجه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة حتى تشبع دوافعهم، لذلك فتقييم الأداء المالي يقدم أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة فهي تظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد المتاحة. هكذا تتم حماية المؤسسة ضد أي حكم تعسفي.

¹السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 41.

6-2- يساعد في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة الاقتصادية باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المؤسسة الحالية والمحافظة على السيولة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب.¹

7-2- ترتبط أهمية تقييم الأداء المالي ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى القومي أو المستوى القطاعي أو مستوى المؤسسة.

8-2- كذلك يساعد على ما يلي:

- توجيه العاملين في أداء؛
- توجيه إشراف الإدارة العليا؛
- توضيح سير العمليات الإنتاجية؛
- تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمؤسسة سواء ما يتعلق في الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الأفراد؛
- تحقيق معايير الجودة للإنتاج على أساس المواصفات المحددة للإنتاج.²

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي ومؤشراته

الفرع الأول: مصادر المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب. وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... والتقسيم الذي سيتم انتهاجه في هذا البحث هو: مصادر خارجية وتظم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر داخلية تظم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

1. المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص 76.

² عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 191.

1.1. المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة. وسبب اهتمام المؤسسة هذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.¹

2.1. المعلومات القطاعية: تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية. فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... إلخ.

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

2. المصادر الداخلية: تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية ، جدول حسابات النتائج، الملاحق

1. 2. الميزانية: تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء؛

وتعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة؛

وترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعها المعنوية والمالية وتليها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة...) وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق).

¹ عادل عشي، المرجع السابق، ص 28

أما الخصوم فتشكل من مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى. والنظر إلى الميزانية على أنها موارد واستخداماتها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية ومالية.¹

2. 2. جدول حسابات النتائج: يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة؛²

2. 3 الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة. وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر. ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها. وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات :

- المعلومات المكتملة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج
- المعلومات غير المرقمة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

الفرع الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي³

تهدف عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية إلى قياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المالية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها ، وتنبؤ هذه العملية في مجموعة من المؤشرات التي يتم التعرف من خلالها على الواقع الحقيقي لمختلف أوجه النشاط في المؤسسة و النتائج التي توصلت إليها.

¹ ناصر داداي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق ، الجزائر، 1991، ص. 11

² عادل عشي، المرجع السابق، ص 29.

³ شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص35.

وتستخدم مؤشرات تقييم الأداء المالي ، كأدوات لمعرفة مستوى أداء الوحدات الإنتاجية لمختلف أعمالها ولاكتشاف مدى قدرتها على استغلال مواردها ، و من ثم تشخيص مواطن القصور في استغلالها ، و تحديد أسباب ذلك ، تمهيدا لمعالجتها بتوصيف الحلول البديلة و اعتماد الحل الأنسب منها ، و تتفق مؤشرات تقييم الأداء المالي بمنطقها العام، و لكنها تختلف من وحدة إنتاجية لأخرى ، تبعا لاختلاف طبيعة نشاطها و المهام الموكلة لها و وفقا لمراحل تطورها ، و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعمل فيها ، وعليه يجب على مؤشرات تقييم الأداء المالي كأداة رقابية أن تعكس طبيعة العمل المطلوب أدائه من استعمالها.

ويجب أن لا يغيب عن الذهن أن هذه المؤشرات تستمد بياناتها وأرقامها من بيانات المؤسسة وحساباتها و لذلك فإن سلامة الحكم على وضع المؤسسة من خلال هذه المؤشرات تستند أساسا إلى سلامة الأرقام والبيانات المستخرجة من حسابات المؤسسة وكلما كانت هذه الأرقام و الحسابات تعبر بشكل صحيح عن واقع نشاط المؤسسة و فعاليتها المختلفة كلما كانت الأحكام التي يمكن استخلاصها من المؤشرات أكثر صوابا.

ولا بد من الإشارة أيضا بأن المؤشر بحد ذاته لا يمكن الاستفادة منه في أغلب الأحيان كوسيلة لتقييم الأداء المالي إن لم تتم مقارنته بمؤشر مماثل بشكل يحقق أهداف هذه العملية. ويتطلب تقييم الأداء المالي تقييم كل من السيولة، وهيكل التمويل، الربحية، واستخدام الأصول الثابتة، وربحية الأصول المستثمرة، وكفاءة التشغيل. ويمكن توضيح مؤشرات تقييم الأداء المالي الأكثر شيوعا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1) : مؤشرات تقييم الأداء المالي

بنود التقييم	المؤشرات
1- السيولة	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة التداول (الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة) - نسبة السيولة السريعة (النقدية و ما يعادلها / الخصوم المتداولة) - سرعة دوران النقدية (المبيعات / النقدية وشبه النقدية) - المخزون إلى صافي رأس المال العامل (المخزون / أصول متداولة- خصوم متداولة)
2- الرافعة	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة المديونية إلى الملكية (إجمالي المديونية / صافي حقوق الملكية) - تغطية النفقات الثابتة (الأرباح الصافية قبل النفقات الثابتة/ النفقات الثابتة) - الخصوم المتداولة إلى الملكية (الخصوم المتداولة/ صافي حقوق الملكية) - الأصول الثابتة إلى الملكية (الأصول الثابتة / صافي حقوق الملكية) - معدل التمويل بالقروض
3- نسب النشاط (كفاءة استخدام الموارد)	<ul style="list-style-type: none"> - معدل دوران المخزون (المبيعات / متوسط المخزون) - متوسط فترة التحصيل (المقبوضات/ متوسط المبيعات اليومية) - معدل دوران صافي رأس المال العامل (المبيعات / صافي رأس المال العامل) - معدل دوران الأصول الثابتة (المبيعات / الأصول الثابتة) - معدل دوران حقوق الملكية (المبيعات/ صافي حقوق الملكية) - معدل دوران إجمالي رأس المال (المبيعات / إجمالي الأصول)
4- الربحية	<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي العائد من التشغيل (إجمالي ربح التشغيل / المبيعات) - صافي العائد من التشغيل (صافي ربح التشغيل / المبيعات) - معدل العائد على المبيعات (صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات) - إنتاجية الأصول (إجمالي الدخل قبل الضرائب / إجمالي الأصول) - معدل العائد على رأس المال (صافي الربح بعد الضرائب/صافي حقوق الملكية) - معدل العائد على رأس المال العامل (صافي ربح التشغيل / صافي رأس المال العامل)

المصدر: شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص35.

المبحث الثاني: البعد النظري لجدول سيولة الخزينة

المطلب الأول: نشأة وتعريف جدول سيولة الخزينة

الفرع الأول: نشأة جدول سيولة الخزينة

أولاً: نشأة جدول سيولة الخزينة دولياً

صدور جدول سيولة الخزينة لم يكن وليد لحظة معينة، إنما هو خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن؛ فقد نشأت منذ سنوات قائمة على شكل بسيط أطلق عليها (قائمة الوارد والصادر) فقد كانت القائمة تقتصر على المقارنة بين القائمتين ولم تتضمن سوى عرض للزيادة أو النقص في عناصر الميزانية؛¹

وبعد عدة سنوات تعدل عنوان هذه القائمة إلى قائمة (قائمة الأموال المخصصة) واعترافاً من AICPA بأهمية هذه القائمة فقد قام سنة 1961 بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار 5 إصدارات دراسات الأبحاث المحاسبية رقم 2 NO2ARS بعنوان (تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة) وقد أوصت هذه الدراسة بان تدرج القائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبيان يشملها تقرير المراجع ؛

وفي سنة 1963 قام APB بإصدار نشرته رقم 3 تنشيط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة. وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى (قائمة مصادر واستخدامات الأموال) وبأن تعرض القائمة معلومات إضافية في التقارير المالية. ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزامياً. كما أن اشمال تقرير المراجع عليها كان أمراً اختيارياً؛

وقد رحب مجتمع الأعمال وبورصات الأوراق المالية بنشرة APB رقم 3 وازداد عدد الشركات التي تعد قوائم الأموال المخصصة بصورة واضحة. وفي سنة 1971 جاءت نشرة APB رقم 19 تتضمن الإلزام بإعادة (قائمة التغييرات في المركز المالي) كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى وضرورة أن يشملها تقرير المرجع فق خلص المجلس؛

¹بومدين بروال ، أهمية اعتماد المعيار المحاسبي الدولي السابع في إدارة التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة ميلاق للبحوث والدراسات ، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة ميلية، جوان 2018، ص 34

هذه المعلومات التي تتعلق بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للنشأة والتغييرات في مركزها المالي عن فترة معينة، هي معلومات حيوية لمستخدمي القوائم المالية -خاصة الملاك والدائنين- في اتخاذ القرارات الاقتصادية -فعد إصدار القوائم المالية التي تهدف لعرض المركز التجاري (الميزانية) ونتائج الأعمال (قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة)، فإنه يجب أيضا إعداد قائمة التغييرات في المركز المالي كقائمة مالية أساسية عن كل فترة تعد عنها قائمة الدخل وقد أوصى APB باستخدام عنوان جديد للقائمة هو (قائمة التغييرات في المركز المالي) وهو العنوان الذي استخدم سنة 1972 إلى سنة 1986؛

وخلال فترة الستينات والسبعينات كانت هذه القائمة تعرض في رأس المال العامل باعتباره تقريبا مناسباً للتدفق النقدي، ولكن مع بداية الثمانينات كانت بيئة عملية التحرير المالي قد تغيرت بصورة جذرية مع اتجاه الشركات للاقتراض بمبالغ ضخمة، وفي سنة 1981، أوصى معهد المديرين الماليين بأن تستخدم الشركات للمنح النقدي (أو النقدية أو المعادل النقدي °)، بدلا من منهج رأس مال العامل في إعداد هذه القائمة كما دعا العديد من المهنيين والاكاديميين إلى توجه أقوى نحو الأساس النقدي في إعداد التغييرات المركز المالي وفي قائمته رقم 5 في المفاهيم المحاسبة المالية سنة (1984)، ايد FASB بشدة أن يدرج ضمن القوائم المالية الأساسية (قائمة التدفقات المالية) والتي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبة إلى مصادرها الأساسية والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلى الاستخدامات الأمامية وفي نوفمبر 1986 أصدر FASB المعيار رقم 95 بعنوان (قائمة التدفقات النقدية)¹ الذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية المالية المنتهية بعد 15 يوليو 1988؛²

وفي سنة 1992 أعلنت اللجنة معايير المحاسبة الدولية عن المعيار الدولي السابع IAS7 المعدل، الذي يحل محل المعيار الدولي السابع والخاص بإعداد قائمة التمويل المعلن سنة 1976م الذي أصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تغطي الدورات التي تبدأ في 1 جانفي 1994 أو بعد ذلك التاريخ.³

ثانيا: نشأة جدول سيولة الخزينة في الجزائر:

أما بالنسبة للجزائر فإن جدول سيولة الخزينة يعتبر من القوائم المالية الحديثة مقارنة مع النظام المحاسبي السابق المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي كان معتمدا في الجزائر.⁴

¹ دونالدكسيو جيرري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد الحجاج ، ج2، دار المريخ للنشر، السعودية، 1995، ص1224.

² نفس المرجع ، ص1225 .

³ بومدين بروال، مرجع سابق، ص 34.

⁴ الشريف جاب الله، سليم طرابلسي، القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، المداخلة ضمن أعمال ملتقى الدولي حول معايير العملية الدولية والمؤسسة الاقتصادية، متطلبات التوافق والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مركز جامعي سوق أهراس، جزائر يومي 25-26/05/2010

حيث إن الجزائر قامت بتعديل نظامها المحاسبي وذلك بوضع نظام محاسبي مالي جديد (قانون 07 / 11 / 11) وضع نتيجة للتغيرات والتطورات التي تحدث على مستوى الدولي من جهة ثانية، حيث يعمل | على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية.¹

وجاء القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428، الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 متضمنا النظام المحاسبي المالي، وتقرر تطبيقه آنذاك في المؤسسات الجزائرية في سنة 2009، دون أن يتم ذلك وأجل إلى سنة 2010، الذي فرض على المؤسسات تقديم خمسة كشوف مالية والمستوحاة من النظام المحاسبي والمالي العالمي والتي من بينها ظهور جدول سيولة الخزينة.²

الفرع الثاني: تعريف جدول سيولة الخزينة

هناك عدة تعاريف لجدول سيولة الخزينة من أهمها:

هو عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.³

هو بيان يظهر التغيرات في القيم النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والمالية للشركة خلال فترة زمنية معينة.⁴

كما يعرف بجدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية والتي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم

¹ جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، العدد 06، 2009، ص ص 72-78.

² يحيى مفيده، عريف عبد الرزاق، أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، المداخلة ضمن أعمال ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مركز جامعي الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص 4.

³ سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين 2008، ص 36.

⁴ علي عباس، المرجع السابق، ص 51.

التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية؛¹

من خلال الاطلاع على عدة تعاريف يمكننا استخلاص التعريف التالي:

يعرف جدول سيولة الخزينة على أنه أحد التقارير المالية الإلزامية عن الفترة المحاسبية، تقدم نوعية المعلومات عن التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة خلال الفترة التي تعد فيها القوائم المالية للمؤسسة ويتم تقسيم هذا الجدول إلى ثلاثة أنشطة وهي تشغيلية، استثمارية وتمويلية.

ثانيا : أهمية جدول سيولة الخزينة

تظهر أهمية الاعتماد على معلومات جدول سيولة الخزينة من قبل مستخدمي القوائم المالية في:²

1- يوفر معلومات لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، ويعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة؛

2- يساعد محلي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين موعد استحقاقها أي يساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على استرداد ديونها؛

3- تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مدى مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها حيث تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية؛

4- مما يزيد أهمية إعداد جدول سيولة الخزينة أن البعض يرى أن الدليل على أن المؤسسة تحقق أرباحا من عدمها هو صافي التدفق النقدي الناتج من النشاط التشغيلي "الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد" وليس صافي الربح المتولد من قائمة الدخل إذ قد تحقق المؤسسة أرباحا ومع ذلك يكون لديها تدفقات نقدية سالبة أي التدفقات النقدية الخارجة أكثر من التدفقات النقدية الداخلة مما يؤدي إلى مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية تؤثر على كل

¹ سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص225.

² عزه الأزهر، سالم محمد دينوري، قائمة التدفقات النقدية الوجه الآخر للوضع المالية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 05 ديسمبر 2013، ص ص29-

إلتزاماتها النقدية وعلى أسعار أسهمها المطروحة في البورصة كما هو الحال في المؤسسات التي تبيع منتجاتها بالتقسيط؛

5- يتصف جدول سيولة الخزينة بمجموعة من الخصائص تميزه عن القوائم المالية الأخرى وتجعله أكثر شمولاً منهم فقائمة الدخل يتدخل في إعدادها الحكم الشخصي في كثير من الأحيان والأرباح المتولدة منها مفاصة على أساس الاستحقاق في حين يعتبر صافي التدفق التشغيلي بجدول سيولة الخزينة تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المؤسسة؛

6- يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الإفصاح عن تدفقات نقدية حسب القطاع في تقييم العلاقة بين التدفقات النقدية للمؤسسة ككل وذلك بالأجزاء المكونة لها.

الفرع الثالث: أهداف واستخدامات جدول سيولة الخزينة

أولاً: أهداف جدول سيولة الخزينة

يعتبر الهدف الأساسي من هذا الجدول تقديم المعلومات العامة المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة وحصول على معلومات متعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي، كما تمثل المعلومات الواردة به أداة مفيدة تساعد المستثمرين والمقرضين وغيرهم في:

- تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها وتوفير احتياجاتها النقدية من التمويل الخارجي؛
- تقييم أثار التدفقات النقدية على المركز المالي للمؤسسة وخاصة عمليات التمويل والاستثمار؛
- تصنيف مصادر واستخدامات الأموال إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
- الإفصاح عن العمليات المالية التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال فترة المحاسبة ومدى تأثيرها على قائمة المركز المالي؛
- استخدام الشكل الأساسي لجدول سيولة الخزينة وكذلك المصطلحات الواضحة التي لا تحتل اللبس والتأويل لتسهيل مهمة مستخدمي هذا الجدول على اتخاذ القرارات المرتبطة بالتدفقات النقدية للشركة؛

- تقييم أداء المؤسسة فيما يتعلق بإدارة الأموال المتاحة من حيث العجز أو الزيادة الناتج عن الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وفقا لمعايير التمويل والاستثمار الرشيدة؛¹
- توفير المعلومات بشأن استخدام السيولة في المؤسسة؛²
- يعتبر أساسا يرجع إليه المستعملين لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال؛

ثانيا: استخدامات جدول سيولة الخزينة

يمكن استخدام جدول سيولة الخزينة والانفتاح منه من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية:³

1. استخدامات الإدارة: يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات وبالعكس فإذا ما أظهر الجدول عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام جدول سيولة الخزينة تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية؛

2. استخدامات المستثمرين والدائنين: يساعد جدول سيولة الخزينة المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي: - قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية؛ - قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية؛ - قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛ - مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛

المطلب الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة

بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 7) فإنه يتوجب على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة المبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة

¹عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1990) ص 224.

²شوقي جباري، فريد خميلي، النظام المحاسبي المالي في الجزائر بين متطلبات التطبيق والطموحات، ملتقى وطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، مركز جامعي سوق أهراس، ص 10 .

³منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2015، ص 145

وأرصدة النقدية وما في حكمها،¹ وفيما يلي شرح الكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

الفرع الأول: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة التشغيلية

1- تعريف الأنشطة التشغيلية: وتعرف الأنشطة التشغيلية كما يلي:

هي الأنشطة الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في المؤسسة بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية؛²

هي جميع العمليات التي ينتج عنها أي إيراد أو مصروف والذي يدخل عند احتساب صافي الدخل.³

وتعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا رئيسيا على مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لإعادة سداد القروض والاحتفاظ بالمقدرة التشغيلية وسداد التوزيعات على الأسهم واقتناء استثمارات جديدة دون اللجوء لمصادر تمويل خارجية، وتفيد المعلومات المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.⁴

وتنشأ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أساسا عن طريق نشاطات توليد الإيرادات الرئيسية للمؤسسة، والتي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية :

- المتحصلات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات؛
- المتحصلات النقدية من الألعاب و العملات و الإيرادات الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للموردين تسديدا لقيمة البضائع وخدمات؛
- المدفوعات النقدية إلى العاملين وبالنيابة عنهم؛
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من وإلى شركة التأمين عن الأقساط؛

¹ حسين يوسف القاضي، سمير المعطي الريشاني، مرجع سابق، ص 180

² محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017، ص 118.

³ مويد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص 99.

⁴ حسين يوسف القاضي، سمير السعدي الريشاني، مرجع سابق، ص 181.

- المطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى؛
- -المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مستردة إلا إذا كانت خاصة مباشرة بانشطة استثمارية أو تمويلية؛
- المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.

ورغم أن بعض العمليات كبيع أصل ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة، إلا أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية؛ وتتطلب التدفقات النقدية من التشغيل تحليل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل مع بنود الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة المرتبطة.¹

2 . 1. أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا، وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية؛²

كما تعد مؤشرا هاما لبيان قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها، وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى، لأغراض التنبؤ بالتدفقات المستقبلية؛³

3 - 1. تحديد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بدراسة بنود الإيرادات والمصروفات الظاهرة في قائمة الدخل، وكذلك بنود رأس المال العامل (الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة) الظاهرة في الميزانية العمومية، ومن ثم يتم فرز هذه البنود إلى مصادر للنقد التشغيلي واستخدامات النقد التشغيلي ليمثل الفرق بين المصادر وتلك الاستخدامات صافي التدفق النقدي التشغيلي، وتكون مصادر واستخدامات التدفق النقدي التشغيلي كما يلي:⁴

- مصدر التدفق النقدي التشغيلي:

¹ نص معيار محاسبي الدولي السابع، متاح على الموقع WWW . infotech . achaccounts . com

² طارق عبد العال حسان، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض و التتبعين الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2007، ص 255

³ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 168.

⁴ محمد مطر، المرجع السابق، ص 166.

تشمل هذه المصادر عادة بلد المبيعات باعتبارها المصدر الرئيسي للمقبوضات النقدية وذلك بالإضافة | إلى أية بنود أخرى من الإيراد مثل الفوائد والعمولات الدائنة، إيراد العقار... الخ

كما تشمل مصادر التدفق النقدي التشغيلي أيضا التغيرات الحادثة (بالنقص) في بنود الأصول المتداولة والتغيرات الحادثة (بالزيادة) في بنود المطلوبات المتداولة .

• استخدامات التدفق النقدي التشغيلي:

تشمل عادة بند تكلفة المبيعات والمصروفات التشغيل بعد استبعاد البنود التي لا يترتب عليها إنفاق نقدي، من هذه المصروفات مثلا استهلاك الأصول الثابتة وإطفاء الأصول غير الملموسة، كما تشمل هذه الاستخدامات أيضا مصروف الدخل، أما بالنسبة لمصروف الفوائد فهناك رأي وهو الأرجح يرى إدراجها ضمن باب التدفق النقدي التشغيلي في حين يرى البعض الآخر إدراجها ضمن باب التدفق النقدي التمويلي .

كما تشمل استخدامات التدفق النقدي التشغيلي أيضا التغيرات الحادثة (بالزيادة) في الأصول المتداولة والتغيرات الحادثة (بالنقص) في المطلوبات المتداولة.

الفرع الثاني: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة الاستثمارية

1- تعريف الأنشطة الاستثمارية

وتعرف الأنشطة الاستثمارية كما يلي: وهي تمثل شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها وشراء الاستثمارات التي لا تدخل في البنود التي تصنف كنقد مكافئ.¹

هي أنشطة اقتناء أو استبعاد الأصول غير المتداولة والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية.²

عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر ضمن النقدية المعادلة.³

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:⁴

¹ محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (جوانب نظرية وعملية)، عمان، الادرن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص96.

² حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق، ص182.

³ Simon Archer and Davidh arcount ,international Accountingale scancher standard, 2001, p 705

⁴ كامل للقسم (7) بيان قائمة التدفقات النقدية، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر عن معايير المحاسبة الدولية في 9 يوليو 2009، ص12، بناء على الموقع <http://www.ilis.irg /use+ground+the+world /education.htm>

- المدفوعات النقدية لاقتناء ممتلكات ومصانع ومعدات وأصول غير ملموسة وأصول أخرى غير متداولة وتشكل كل ما يتعلق بتكاليف التطوير وتكاليف الممتلكات والمعدات والمصانع التي تم إنشاؤها بالمواد الذاتية للمؤسسة؛

المقبوضات النقدية من بيع ممتلكات ومصانع ومعدات والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى غير المتداولة؛

- المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم وسندات في مؤسسات أخرى والحصص في المؤسسات المشتركة؛

- المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات في مؤسسات أخرى وحصص في مؤسسات المشتركة؛

- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى، ولا يشمل تلك القروض و السلق التي تقدمها المنشآت المالية؛

- المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى، ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالمؤسسات المالية؛

- المدفوعات النقدية لشراء عقود أجلة وعقود مستقبلية وعقود خيارات و عقود مبادلة، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو المدفوعات التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية؛

- المقبوضات النقدية من عقود أجله و عقود مستقبلية وعقود الخيارات وعقود المبادلة ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، أو المدفوعات التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

2- أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

يفيد تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية في معرفة:¹

= يعتبر تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية مؤشرا مهما لاحتمالات النمو المستقبلية للمنشأة فصافي التدفقات النقدية السالبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى احتمالات نمو مستقبلية و احتمال نمو في الأرباح؛

- مؤشر هام للتعرف على مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد المداخل؛

= مؤشر لاحتمالات الانكماش المستقبلية للمنشأة، فصافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى أن المنشأة تلجا إلى تسيير أصولها الثابتة؛

¹سوزان عطا درغانم، مرجع سابق، ص 72.

- مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية؛ - مؤشر لتخفيض العائد من الاستثمارات المالية؛
- التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلاً.

الفرع الثالث: تبويب جدول سيولة الخزينة على أساس الأنشطة التمويلية

- 1- **تعريف الأنشطة التمويلية** تعرف الأنشطة التمويلية كما يلي: هي النشاطات التي تؤدي لتغير حجم و عناصر ملكية رأس المال و عمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة وكذلك تسديد القروض؛¹ هي تدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المنشأة الذاتي. ومثال على ذلك التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة أو الاقتراض من المصارف.²
- هي أنشطة المنشأة النقدية الخاصة بحركة حقوق الملكية والقروض المصرفية والسندات.³
- ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية:⁴
 - المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى؛
 - المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو استرجاع أسهم المؤسسة المصدرة؛
 - المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهنات العقارية وغيرها من القروض قصيرة أو طويلة الأجل؛
 - المدفوعات النقدية من قبل المستأجر بعقد إيجار تمويلي لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد التأجير التمويلي.

¹ ابن محمد أبو نصار، مرجع سابق، من 96

² Shout daniel and websch clonn, fundamentals of financialaccounting texas Moruin, 6 edition, 1990, p 24

³ أحمد محمد أبو شمالة، أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2010 ، ص 182

⁴ محمد فيصل مايدة، مرجع سابق، ص 118-119.

المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة

هناك العديد من النماذج لجدول سيولة الخزينة الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة و فرق بحث و محللين ماليين و غيرها ،ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول سيولة الخزينة:

- الطريقة المباشرة ؛

- الطريقة غير المباشرة .

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

الفرع الأول: جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة

بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية المحصلة من العملاء) وتحديد العناصر المكونة للتدفقات الخارجية من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية المدفوعة مقابل شراء بضاعة) وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية؛¹

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن،الموردين،الضرائب...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي،ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

و الجدول الآتي يوضح جدول سيولة الخزينة حسب هذه الطريقة :

¹سعيد عبد الحليم، مرجع سابق، ص 228.

الجدول رقم (1-2): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية ن 1	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال - تحصيلات المقبوضة من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين - الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية - التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية - التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية - الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية - الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل - التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم - حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها - التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ: 26 يوليو 2008 م، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا

مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 19 مارس 2009، ص36.

يحتوي جدول سيولة الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات:¹

أ . **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:** (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة و غيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار و التمويل) و تحدد كما يلي :

- ﴿ التحصيلات المقبوضة من الزبائن؛
- ﴿ المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين؛
- ﴿ الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة؛
- ﴿ الضرائب عن النتائج المدفوعة ؛
- ﴿ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي :

✓ **التحصيلات المقبوضة من الزبائن:** و تحسب كمايلي:

حساب (70) المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة
 ماعدا حساب (709) التخفيضات والتنزيلات و الحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على
 المبيعات - التغير في رصيد حساب (41) الزبائن و الحسابات الملحقة(رصيد آخر مدة - رصيد أول
 مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر و هي:

حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب
 (758) المنتوجات الاخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا .

✓ **المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين و تحسب كما يلي :**

حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب(609) التخفيضات و التنزيلات المتحصل عليها من
 المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62)
 الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى - التغير في
 رصيد حساب(401) المورد و المخزونات و الخدمات - التغير في رصيد حساب(467) الحسابات الاخرى

¹شعيب شنوف،مرجع سابق، ص ص 172- 176.

الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين - التغيير في حساب (42) المستخدمون و الحسابات الملحقه - التغيير في حساب (43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقه.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر و تحدد على النحو الآتي :حساب (64) الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة + حساب (65) الأعباء العمليانية الأخرى - التغيير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال - التغيير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

✓ فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة تتمثل في حساب (66) الأعباء المالية.

✓ الضرائب على النتائج المدفوعة

وتحسب كمايلي : حساب (695) الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الانشطة العادية - التغيير في رصيد حساب (444) الدولة و الضرائب على النتائج.

✓ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

و تحدد بالفرق بين حساب (77) منتجات العناصر غير العادية و حساب (67) أعباء العناصر غير العادية؛

ب . تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار :

(عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) و تحدد كما يلي :

﴿ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية؛

- التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية؛

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية؛

- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية؛

- الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال؛

- الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الآتي :

✓ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية:

وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

✓ **التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية:**

وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

✓ **تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية:**

وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

✓ **التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية:**

وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

✓ **الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال:**

وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

ج. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:

(أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)، و تحدد كما يلي :

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها؛

- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم؛

- التحصيلات المتأتية من القروض؛

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الآتي :

✓ **التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم:**

تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال

الاستغلال + التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

✓ **الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها:**

وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة - الغير في حساب (106) الاحتياطات.

✓ **التحصيلات المتأتية من القروض:** وتتمثل في التغير في حساب (16) الاقتراضات و الديون المماثلة +

تسديدات القروض في السنة المالية.

✓ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة:

- وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغيير في حساب (16) الاقتراضات و الديون المماثلة.
- أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات و شبه السيوليات فنتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق و الودائع و الالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير و بالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.

الفرع الثاني: جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة

- إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تركز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:
 - أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)
 - التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة)؛
 - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى؛
 - تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛
 - تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛
 - تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.
- والجدول الآتي يوضح جدول سيولة الخزينة حسب هذه الطريقة :

جدول رقم (1-3) : جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية ن _ 1	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحيات (تسويات) لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - . الاهتلاكات والمؤونات . - تغيير الضرائب المؤجلة - تغيير المخزونات - تغيير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى - تغيير الموردين و الديون الأخرى - أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسديدات لحيازة قيم ثابتة - التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة - تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحصص المدفوعة للمساهمين - زيادة رأس المال النقدي - إصدار قروض - تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			<ul style="list-style-type: none"> - الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية - الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية - تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ: 26 يوليو 2008 م، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا

مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 19 مارس 2009، ص36.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات فشكل عناصر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن و الموردين و الضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي،بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي و الزبائن و الموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات.وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى و بنفس الطريقة المباشرة و على هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين الآخرين تم عرضهم.

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: وتتحدد كما يلي:

- صافي نتيجة السنة المالية؛

-الاهتلاكات و المؤونات؛

- تغيير الضرائب المؤجلة؛

- تغيير المخزونات؛

- تغيير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى؛

- تغيير الموردين و الديون الأخرى؛

- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي :

✓ **الاهتلاكات و المؤونات:** وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة

✓ **تغيير الضرائب المؤجلة:** وتتمثل في التغيير في حساب (442) الدولة،الضرائب و الرسوم القابلة للتحويل

من أطراف أخرى.

✓ **تغيير المخزونات:** ويتمثل في تغيير حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغيير في حساب

(39) خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.

- ✓ **تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى:** ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة و حساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة وحساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.
- ✓ **تغير الموردين و الديون الأخرى** ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردون و الحسابات الملحقة.
- ✓ **نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب:** ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها ،فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.
- أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار و تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام جدول سيولة الخزينة

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص الحالة للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أكثر) باستعمال وسائل وطرق تهدف حملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة الفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها وهذا ما سنتطرق إليه من خلال تعريف التحليل المالي وأهدافه وخصائصه زيادة على ذلك البيانات المستعملة في مراحل التحليل المالي للمؤسسة.

المطلب الأول : التحليل المالي وأهدافه

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها ما يلي: التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضا أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.¹

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

أولاً: أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة،² ويمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:³

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر عمان 2000 م، ص 79.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، في العلوم التجارية، فرع إدارة أعمال، جامعة ألحاج لخضر باتنة، 2009، ص 4.

³ نفس المرجع، ص 4.

- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

ثانياً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، و تسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، و على المحلل مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة و كفاءتها.

وبناء عليه يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي و هي:¹

1- الإدارة المالية في المؤسسة: يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة المؤسسة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح، و من جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما قد تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى التخزين.

2- المستثمرون: مهما كانت طبيعة المستثمر فإنه يفضل اتخاذ قرار الاستثمار (شراء أسهم الشركة استناداً إلى دراسة تعتمد جزئياً على مؤشرات التحليل المالي و هي الربحية، السيولة، انخفاض المخاطرة، المديونية... الخ.

3- الدائنون: يقوم الموردون بالتحليل المالي للمؤسسة قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية وبيعها على الحساب، كما قصر أجل لبيع الأجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين زاد أجل البيع الأجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية كذلك.

كما تتولى المصارف الاستعلام عن المركز الائتماني للمنشأة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستنداً إلى نتائج التحليل المالي، فكل مصرف يرغب في التأكد من أن قروضه المقدمة للمنشأة التي تساهم في خلق القدرة الذاتية لها عن تسديد تلك القروض الممنوحة.

¹ أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ط 2، 2012، ص 77.

4- أسواق المال: من متطلبات إدراج الشركات تداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين و تقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات و نشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشآت ومساعدة المستثمرين و المهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.

5- الدولة: تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.

و هناك أطراف أخرى تهتم بالتحليل المالي:¹

6- العاملون: تهتم هذه الفئة بالتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع، و معرفة مدى توفر الاستقرار الوظيفي، و تحديد المطالب الجديدة في ضوء النتائج، كما تعد وسيلة مناسبة لتحقيق هذه المطالبات وفق مؤشرات منطقية.

7- المنافسون: وهدفهم معرفة الخلل أو التميز لدى المشروع لكي يضعوا الخطط المقابلة المنافسة ولتحقيق أغراضهم.

8- الجمهور العام:² تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

الفرع الثالث : مجالات تطبيق التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة من أهمها الآتي:³

أولاً: التحليل الائتماني

ويتم هذا التحليل من قبل المقرضين لمعرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضاً لأحد الأطراف من خلال تحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضاً من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.

¹ دريد كامل آلي شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2007، ص68.

² مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام محاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة، في مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و معايير دولية للمراجعة المنعقدة في 13 و 14 ديسمبر 2011 جامعة ورقلة.

³ جليل كاظم مدلول المارشمي، الإدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية و تطبيقات علمية)، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013، ص56.

ثانيا: التحليل الاستثماري

يهتم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة، ويعد من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

ثالثا: تحليل الاندماج و التملك

تستلزم عملية تملك شركة أو الاندماج بين الشركات، القيام بعملية تحليل مالي للمنشأة المراد شراؤها | من أجل الوقوف على وضع المنشأة و تحديد موقعها في السوق، فضلا عن أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشأة و غيره.

رابعا :تحليل الأداء

يعد هذا النوع من التحليل من الأنواع المهمة، و لعل غالبية الأطراف (الإدارة، المستثمرون والمقرضون و غيرهم) تقوم بهذا النوع من التحليل باعتبار أنه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عدة كتقييم الربحية و كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة و النمو وما إلى ذلك.

خامسا: التخطيط

بعد التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط، إذ يستعان به في وضع تصور لأداء المنشأة المتوقع عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشأة.

المطلب الثاني: تقييم السيولة والربحية باستخدام جدول سيولة الخزينة

الفرع الأول: تقييم السيولة باستخدام جدول سيولة الخزينة

يقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها ، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية و تستخدم النقدية بدورها في سداد الالتزامات قصيرة الأجل.¹

إن قياس وتقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمؤسسة، فالمؤسسة ذات السيولة التي لديها النقدية كافية لسداد ديونها المستحقة ، وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملائمة و كفاية النقدية التي لدى المؤسسة لدفع ديونها ، وتقسم التدفقات النقدية للمؤسسة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ، و تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية ، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ، يوفر مقياساً أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة، فإذا كانت الديون أو الالتزامات التي على المؤسسة تزيد على مصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية فإن المؤسسة لا يكون أمامها إلا تسهيل الاستثمار المالي الذي تحوزه أو الالتجاء إلى التمويل الخارجي ، من ناحية أخرى فإن الفائض من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن المؤسسة من استثمار هذا الفائض أو تخفيض الديون ثم فإن قوة السيولة للمؤسسة تربط مباشرة بوفرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ومن أهم النسب المستخدمة لقياس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة:

نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية

الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.²

¹ سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، بدون ط ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004. ص: 275.

² بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013 ، ص70.

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ فوائد الديون

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون ، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ و ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة لديون.¹

نسبة التدفقات من الأنشطة نسبة التشغيلية إلى استحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ استحقاقات الدين طويلة الأجل

الديون و أوراق الدفع قصيرة الأجل تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، إن ارتفاع هذه النسبة يعنى أن وضع السيولة للمؤسسة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.

الفرع الثاني : تقييم الربحية باستخدام جدول سيولة الخزينة

يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار استثماراتهم، ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الرأسي، وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات هوامش الربح ونسب المصروفات، وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المؤسسة وربحيته وهل يسير صعوداً أي هل المؤسسة تطور من أدائها أم لا.²

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على أساس النقدي، يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح ، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع ، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، إن من بين النسب التي اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان . الأردن، 2000، ص164.

² علي خلق الله ، التحليل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، قسم الإدارة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2008، ص 27.

نسبة كفاية التدفقات التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة ÷ صافي الربح

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة علي توليد تدفق نقدي تشغيلي .

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال¹

تبين النسبة المئوية من المبيعات. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في تحصيل النقدية من المبيعات²

المطلب الثالث: تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر وسياسات التمويل باستخدام جدول سيولة الخزينة

الفرع الأول: تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المالية المناسبة ، ومقارنتها بعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية ومن هذه النسب المالية ما يلي :

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية علي المساهمين ÷ صافي التدفق النقدي التشغيلي

حيث تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم من النقد المتولد من العمليات التشغيلية .

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = متحصلات الفوائد والتوزيعات ÷ صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارية المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية .

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص30.

² عبد الناصر شحادة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الانتماء في البنوك، منكرة ماجستير غير منشور، تخصص محاسبة، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط العليا، 2008، ص 19 .

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل إن انخفاض هذه القيمة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، وكذلك زيادة الاستثمارات المالية ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم.¹

الفرع الثاني : تقييم المرونة المالية و التدفقات النقدية الحرة باستخدام جدول سيولة الخزينة

أولاً: المرونة المالية

هي قدرة المؤسسة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي ، وقدرتها على مواجهة ، الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية نقداً أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة ، أو هي قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة والاستجابة بسرعة لحالات الأزمات ، ونسب تقييم المرونة المالية هي:

المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات ÷ متوسط الديون الإجمالية

ويبين المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أي من الأصول المستخدمة في العمليات .

ثانياً التدفقات النقدية الحرة :

هي التدفقات المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية ، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق ص12.

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات - (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

صافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة سداد الديون، شراء أسهم الخزنة، أو زيادة درجة السيولة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للمؤسسة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية وقدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي ، ويبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية سداد الديون شراء أسهم الخزنة أو الإضافة للسيولة¹ .

¹ بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص 76.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى استخدام جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي توصلنا إلى:

أن لجدول سيولة الخزينة أهمية كبيرة فهي تعمل على كشف نقاط القوة والضعف للمؤسسة، وما يمكنه من إعطاء رؤية واضحة حول كيفية تشغيل السيولة على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى المقاييس التي يمكن اشتقاقها من جدول سيولة الخزينة التي لها الدور الفعال في تقييم السيولة والمرونة المالية وكذلك يساعد في تقييم الربحية والسياسات المالية ، لذا نجد أن جدول السيولة أصبح مهما جدا للمؤسسات وخاصة في وقتنا الحالي لأنه أصبح وسيلة حديثة من الصعب الاستغناء عنها.

وفي الفصل الموالي سنحاول تقييم الأداء المالي ميدانيا في مؤسسة اقتصادية مستخدمين في ذلك جدول سيولة الخزينة.

الفصل الثاني

دراسة حالة مديرية الصيانة سوناطراك-

بسكرة

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الجانب النظري إلى تقييم الأداء المالي واستخدام جدول سيولة الخزينة سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية ميدانيا في مؤسسة مديرية الصيانة - سوناتراك - بسكرة فرع نقل الأنابيب وذلك بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، ولهذا فقد تم تقسيم هذا الفصل عبر ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناتراك؛

المبحث الثاني: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة؛

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناطراك.**المطلب الأول: نشأة مؤسسة سوناطراك (شركة الأم).****الفرع الأول: تعريف مؤسسة سوناطراك:**

المؤسسة الوطنية للنقل وتسويق المواد الهيدروكربونية (سوناطراك) هي الشركة الأولى في الجزائر وفي إفريقيا تشارك في الاستكشاف الإنتاج النقل بالأنابيب تحويل وتسويق المواد الهيدروكربونية ومشتقاتها، حيث تعتمد إستراتيجية التنوع كما تطور في توليد الكهرباء الجديدة كذلك في تحليه مياه البحر وبحوث استغلال الطاقة المعدنية وأنشطة التعدين.

وللسعي لتحقيق إستراتيجيتها للتدويل تعمل سوناطراك في حيز كبير ومناطق عدة من العالم، بنحو رقم أعمال 33.2 مليار دولار أنجزت في عام 2017 واحتلت المرتبة الأولى في إفريقيا ويأتي في المرتبة 11 بين شركات النفط العالمية، وثاني أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال وثالث مصدر للغاز الطبيعي، إنتاجها الإجمالي 196.5 مليون طن من النفط في عام 2017، أما بالنسبة للغاز مقدر 135 مليار متر مكعب في 2017، وهي المرة الأولى التي تعقد فيها الشركة مؤتمرا صحفيا للإفصاح عن بيانات الإنتاج، أنشطته تشكل حوالي 5.3 % من الناتج القومي الإجمالي للجزائر.

الفرع الثاني: عرض تاريخي لمؤسسة سوناطراك:

تأسست بموجب القانون رقم 63-394 من 31 ديسمبر 1963 من الجريدة الرسمية في 10 جانفي 1964 تحت اسم الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك SONATRACH عن طريق هذه المؤسسة الجزائر أرادت أن تصل إلى سياسة بترولية مستقلة عن الاتحاد البترولي والشركات البترولية مثل ايزو (ESSO). شال (SHELL). سينكلار (SINCLAIR). موبيل (MOBIL). الف (ELF)...الخ.

1- في 1963 اتسع نشاط الشركة لتشمل العديد من النشاطات البترولية كالبحث والإنتاج والتحويل بمساعدة الشركات الأجنبية.

2- في 24 فيفري 1971 يوم تاريخي يعني تأمين المحروقات من طرف الجزائر 51 % في البترول 100 % غاز.

- 3- بعد إعادة الهيكلة في 1981 وانفصالها عن بعض الفروع البترولية مثل البتروكيميا، التوزيع، أشغال الآبار البترولية، ليقصر نشاطها على ميادين البحث، الإنتاج، النقل بالإضافة إلى معالجة الغاز وتسويق المحروقات .
- 4- في 1986: تبني قانون متعلق بأشغال التنقيب، البحث و الاستغلال، يحث على المشاركة الخارجية في مجال الاستكشاف.
- 5- في 1991: إحداث تعديلات على قانون سنة 1986 لتشجيع وتطوير سبل الشراكة بين سوناطراك وكبريات الشركات البترولية الأجنبية.
- 6- في 1992: انطلاق عملية تحديث و تطوير شركة سوناطراك وبموجبها أصبحت مجموعة بترولية دولية.
- 7- في 23 ديسمبر 1996: إمضاء شركة سوناطراك على 35 عقد شراكة مع عدة شركات دولية من بينها " برتش بتروليوم"، يوجب هذا العقد الاستغلال، التطوير و التسويق في السوق الأوروبية لكميات من الغاز المنتج على مستو آبار عين صالح.
- 8- في 1998: تقوية و تطوير شبكة النقل و انطلاق مشروع قناة جديدة لنقل البترول ("34) OZ2. وهي في تطور مستمر إلى يومنا هذا، إذ أنها تحتل مراتب ريادية عالميا.
- 9- من 2007 حتى 2015: شرعت سوناطراك في مشروع استثماري في الخارج بالبيرو بمشروع كاسيا، وفازت برخصة استغلال في حقول غدامس بليبيا في منافسة دولية دخلتها الشركة الجزائرية لأول مرة بمفردها. كما لها عدة مشاريع في دول الجوار كموريتانيا ومشروع نومهد بتونس مشروع قناة جديدة لنقل البترول.
- 10- في 2016: قامت سوناطراك بتصريح أنها تجري عدد من الصفقات مع 14 شركة عالمية بخصوص مشروع مشترك لتجارة منتجات النفط والغاز بعد الاتفاق على شراء عدد من مصافيها في الخارج ومن أهمها إيطاليا.
- 11- في 2019: الجزائر ستستكمل صفقتها مع إكسون موبيل وستؤسس مشروعاً تجارياً مشتركاً مع شركة عالمية خلال النصف الأول من 2019 بمجال الغاز الصخري مع الشركة الأمريكية العملاقة.

الفرع الثالث: مهام ووظائف سوناطراك.

إن المهمة الأساسية التي أسندت لسوناطراك عند تأسيسها تمثلت في التكفل بنقل وتسويق المحروقات ومنها مهمة تسيير الممتلكات وتحقيق الأهداف المحددة من أجل مستقبل الجزائر. اليوم سوناطراك حددت المهام الإستراتيجية من خلال إعلان القانونين لسنة 1986 و 1991 الذين مكننا لهذه الأخيرة من جلب الشركاء وشركات أجنبية من أجل الاستغلال والاستكشاف لحقول الغاز والبتترول ومن بين أهدافها:

- تمويل البلاد بالمحروقات بصفة دائمة.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة وغير مباشرة بصناعة المحروقات.
- الاستكشاف البحث والتنقيب و الاستغلال.
- التطوير و الاستغلال و تسيير شبكات النقل و التخزين.
- تمميع الغاز الطبيعي .معالجة و تقويم الهيدروكربون الغازي.
- تحويل تكرير و توزيع الهيدروكربون.
- تطوير وتحسين النشاطات المتصلة في الجزائر وخارج الجزائر مع مؤسسات جزائرية و أجنبية.
- تموين الدول بالهيدروكربون في اجل متوسط وطويل المدى.
- تسويق المحروقات الغازية والسائلة.

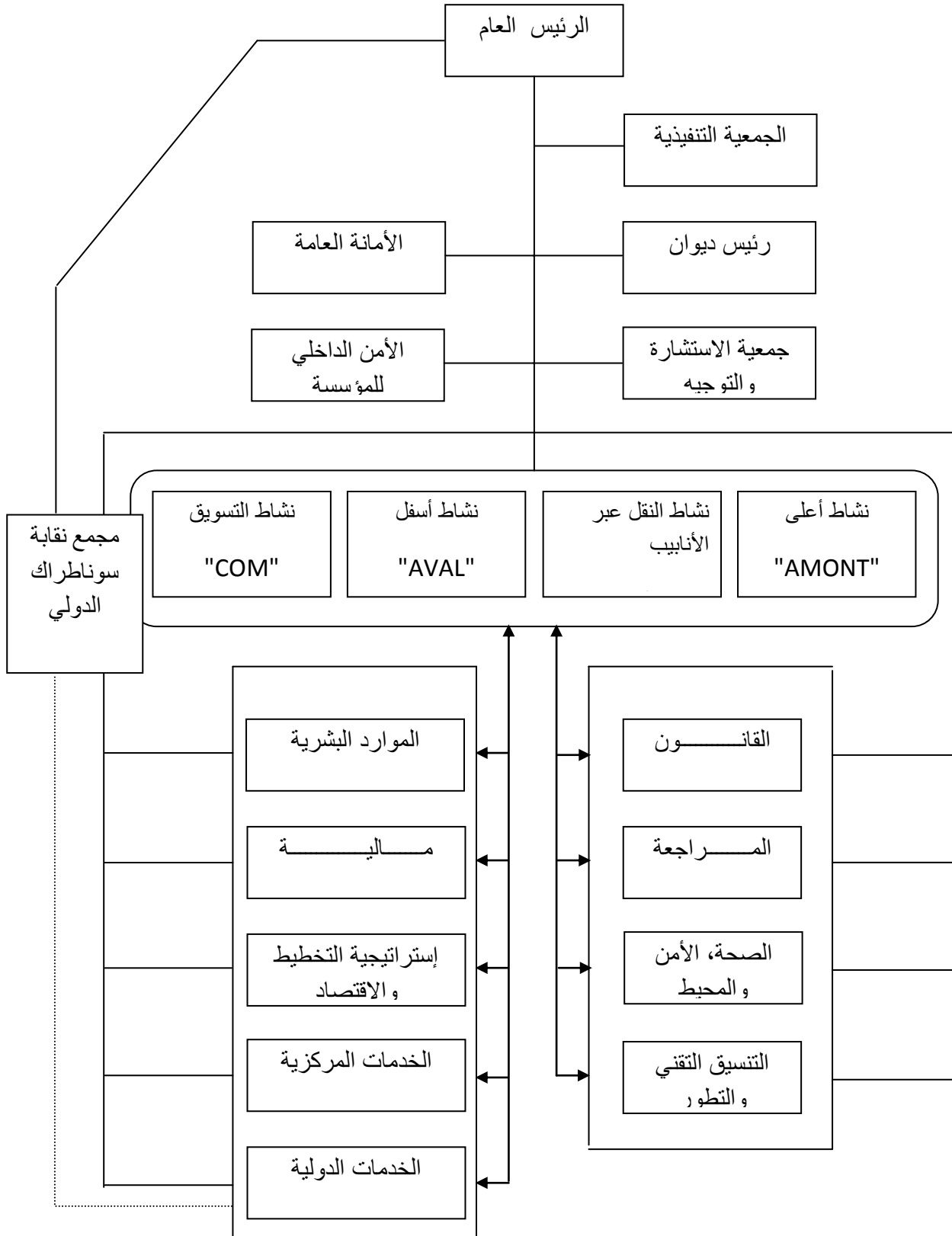
- مكانة ومركز سوناطراك الحالي:

بفضل الموقع الجغرافي المميز للدولة مقارنة بأسواق المستهلكين الكبرى ركزة سوناطراك أسهمها التجارية نحو أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

العدد بتروليوم انتيليجانس ويكلي (PIW'S TOP 50) لـ 26 سبتمبر 2005 رتبت سوناطراك في المركز الثاني عشر عالميا والأولى إفريقيا، كما حافظت سوناطراك كذلك على مكانتها إفريقيا بالإضافة إلى احتلالها المرتبة الحادية عشر من بين أكبر 50 شركة عالمية كما احتلت المرتبة الثالثة من بين أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، الثانية عشر GPL et GNL، هذا الترتيب مكن سوناطراك من إحتلالها الصدارة في ميدان المحروقات البترولية .

- المخطط التنظيمي لسوناطراك وأعضائها:

شكل (1-2) مخطط يوضح الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة سوناطراك



المصدر: اعتمادا على وثائق المؤسسة

مخطط سوناطراك:

1. المديرية العامة (الرئاسة).
2. البنى العملياتية .
3. البنى الوظيفية .

1. الرئاسة:

في دور المؤسسة الأم التي تضمن الدور القيادي الاستراتيجي والمتجانس يترأسها الرئيس المدير العام سمي عن طريق الأمر الرئاسي في 17 سبتمبر 2003 PDG مزود بسلطة تنفيذية وأمين عام ومجلس توجيه، يساعد عن طريق رئيس مكتب ومستشار ومدير. الأمن الداخلي للمؤسسة (SIE)، تبقى في موضع آخر وظيفة متعلقة بالرئيس المدير العام.

2. البنى العملياتية حسب المهنة :

النشاط الوظيفي لهذه الفروع حسب قوانين المؤسسة المستقلة في إطار الأهداف الاستراتيجية لرئاسة وهناك أربع نشاطات (فروع) يشغلون مهن قاعدية وهي كالاتي:

- نشاط قبلي: يعد هذا النشاط نقطة بداية البحث والتنقيب على المحروقات؛
- نشاط النقل بالأنابيب: يعد هذا النشاط الوسيلة لنقل المحروقات من نقطة القبلي إلى البعدي؛
- نشاط بعدي: هي مرحلة استلام وتسليم المحروقات من نشاط عبر الأنابيب إلى العميل؛
- النشاط التجاري: في هذا النشاط متخصص في البحث علي أسواق خارجية وإبرام الصفقات الخاصة ببيع المحروقات.

تعد مسؤولية كل واحدة منهم تعود إلى نائب مدير وبالضبط مدير لسوناطراك (SPA).

المطلب الثاني: تقديم المؤسسة محل التبرص وهيكلها التنظيمي:

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة:

تعد المؤسسة الوطنية سوناطراك إحدى أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، ومن أنجح المؤسسات الوطنية، فلها تاريخها ومكانتها على المستوى الوطني، لذلك سنحاول التعرف على مؤسسة سوناطراك وعلى الخصوص وحدة الصيانة بسكرة وعلى نشاطها الاقتصادي.

وتعمل مؤسسة سوناطراك في مجال المحروقات، وتنقسم إلى عدة أنشطة :

✚ نشاط الإنتاج.

✚ نشاط التوزيع.

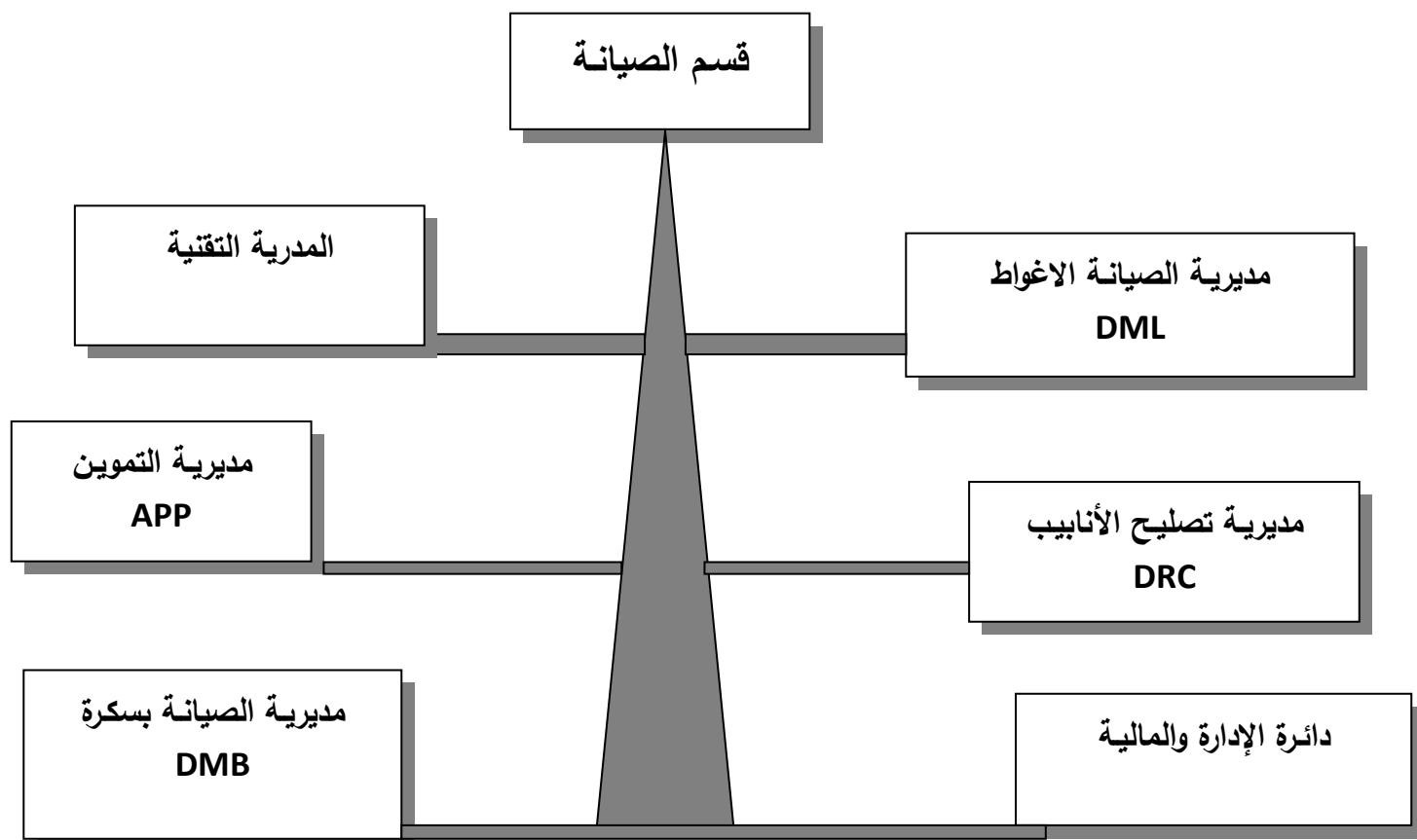
✚ نشاط النقل بالأنابيب.

ويضمن نشاط النقل عبر الأنابيب نقل المحروقات بواسطة شبكة للبترول والغاز على امتداد 16000 كم وهذه الشبكة تستخدم تجهيزات مهمة و متطورة، وتعتبر الصيانة إحداهم الوظائف التي تضمن استغلال هذه الشبكة بدون أخطار، ومكلف بها حاليا قسم خاص هو قسم الصيانة بالنسبة للعمليات المهمة و قسم الاستغلال للعمليات العادية والبسيطة.

وينقسم قسم الصيانة إلى عدة مديريات، كما هو موضح في الشكل التالي:¹

¹ المصدر وثائق الوحدة: مديرية الصيانة سوناطراك بسكرة.

الشكل (2-2) الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة



المصدر: اعتمادا على وثائق المؤسسة

يلاحظ من الشكل السابق إن إحدى المديرية التابعة لقسم الصيانة هي مديرية الصيانة بسكرة، وتقع هذه المديرية في المنطقة الصناعية بسكرة، وقد مرت في تطورها بالمراحل التالية :

✚ أنشئت سنة 1977، حيث بدأ بنائها في أكتوبر 1977، وكان الاستلام النهائي لها في مارس 1980، وكانت آنذاك المديرية الجهوية بسكيكدة مكلفة ببنائها ضمن مشروع يهدف إلى صيانة الآلات الموجهة للصناعة البترولية.

✚ من 1979 - 1989: تم إنشاء قسم بسكرة سنة 1982 بهدف صيانة تجهيزات المنشآت التابعة للمديرية الجهوية سكيكدة، وكذا التمويل بقطع الغيار.

✚ سنة 1989: تم إنشاء مديرية الصيانة الاغواط (DMN) التي تقوم بتسيير 3 قواعد هي: قاعدة الاغواط و قاعدة حوض الحمراء و قاعدة بسكرة.

✚ من 1990 - 2002: قاعدة الصيانة بسكرة كان هدفها مركزا على تنفيذ عمليات الصيانة.

✚ جوان 2002: تم إنشاء مديرية الصيانة بسكرة (DMB) Direction Maintenance Biskra، حيث أصبحت مؤسسة مستقلة بانفصالها عن مديرية الصيانة الأغواط، وذلك بالقرار رقم 206/DG، مرجع A- 589 المؤرخ في: 2002/06/12.

وتقع مديرية الصيانة بسكرة على مساحة إجمالية قدرها 8793 م²، في شكل مباني موزعة كما يلي:

- ورشات تقنية.
- مخزن.
- مبنى إداري.
- مبنى إداري تقني.
- مبنى للحماية.
- مستودع.

وقد تحصلت مديرية الصيانة بسكرة على شهادة الجودة العالمية (ISO 9001)، وهذا لمواكبة التطورات التي تحدث في الاقتصاد الجزائري، حيث بدأت في مشروع الحصول على شهادة الجودة في: 15 ماي 2004، و تحصلت عليها في جويلية 2005، و أصبحت تتحصل عليها كل سنة.

وتعتمد الوحدة في تسييرها على شبكة داخلية وعلى الإعلام الآلي وعلى برنامج متخصص في التسيير، من أجل تسيير أكثر عقلانية.

ويقدر عمال مديرية الصيانة بسكرة بـ205 عامل دائم، منهم تقنيين و إداريين، بالإضافة إلى عامل مؤقت، وهم موزعين على النحو التالي:

جدول رقم (1-2) توزيع عدد العمال حسب التخصصات في مديرية الصيانة - بسكرة -

النسبة	العدد	البيان
04.88 %	10	الإطارات العليا
46.34 %	95	الإطارات
28.78 %	59	أعوان التحكم
08.29 %	17	أعوان التنفيذ
11.71 %	24	المتعاقدين
100%	205	المجموع

المصدر وثائق الوحدة: Rapport D'effectif Globale De L'entreprise Arrête Au 23/04/2018

ونلاحظ من الجدول إن الإطارات وأعوان التحكم هم الأغلبية، وهذا لكون المهندسين والتقنيين هم أساس نشاط الوحدة، ما يفسر كون الوحدة وحدة صيانة قاعدتها الأساسية هي اليد العاملة.

الفرع الثاني: النشاط الاقتصادي لوحدة الصيانة بسكرة:

إن النشاط الأساسي لمديرية الصيانة بسكرة هي صيانة الهياكل التالية:

✚ GK1 /GK2/40 : حاسي الرمل / سكيكدة.

✚ OK1/34 : حوض الحمراء / سكيكدة.

✚ GO1/GO2/48: حاسي الرمل / واد الصفصاف/ تبسة نحو ايطاليا.

وهذا ما يعطيها وضعية استراتيجية للقيام بالعمليات المختلفة للصيانة (مراجعات دورية، تدخلات ميدانية، تصليح الأجهزة و الآلات التقنية) في مختلف المنشآت وعلى الخطوط التالي:

✚ نشاط النقل بالأنابيب.

✚ أنشطة المحروقات (إنتاج، توزيع).

كما يوجد للمديرية مهام فرعية أخرى نذكر منها:

- ﴿ تشخيص و صيانة قطع الغيار، تجديد الهياكل الأساسية للآلات.
 - ﴿ صنع قطع الغيار لاحتياجات نشاط النقل بالأنابيب.
 - ﴿ المساهمة في التجديد المستمر لتجهيزات مختلف هياكل النشاط.
 - ﴿ إعداد ووضع حيز التنفيذ لنظام وإجراءات الصيانة ومعايير الآلات والتجهيزات المرتبطة بالنشاط.
- الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:**

إن الهيكل التنظيمي ما هو إلا عبارة عن البناء الذي يبين مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية والوظائف، ويبين أشكال الاتصالات وشبكات العلاقات القائمة داخل الوحدة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطرك وحدة الصيانة بسكرة

مدير الصيانة بسكرة

الامانة

مصلحة الحماية و المحيط

مهندس
محيط

تقني تدخل

اطار دراسات
شروط العمل

تقني
حماية

الامن الداخلي

مهندس
برامج

مسير
شبكات

مهندس
شبكات

مسير قاعدة
المعطيات

اعوان
امن

مركز الاعلام الالي

دائرة الكهرباء
و الالية

دائرة المنهجية
و الاعتماد

دائرة الادارة
و الاتصال

دائرة المالية و الشؤون
القانونية

مصلحة
الكهرباء

مصلحة
الالية

مصلحة
الالكتروتقني

مصلحة
التحضير

مصلحة
الاعتماد

مصلحة
الوثائق

مصلحة
الصيانة

مصلحة
التسيير

مصلحة
الوسائل

مصلحة
الخدمات

مصلحة
تسيير

مصلحة
الشؤون

مصلحة
الموازنة

مصلحة
الخزينة

مصلحة
المحاسبة

دائرة الميكانيك
الصناع

دائرة التموين
و النقل

مصلحة
الميكانيك

مصلحة
التدخلات

مصلحة
الصنع و
التصليح

مصلحة
التسيير التقني

مصلحة
التموين

مصلحة
تسيير

مصلحة
النقل

وتتبع مديرية الصيانة بسكرة في تنظيمها أسلوب المديرية، حيث يتدرج الهيكل التنظيمي للمؤسسة كالتالي:

1. مدير الصيانة:

هو المشرف على مديرية الصيانة بسكرة، و المسؤول على:

- ✎ إعداد و تحديث سياسة و أهداف المؤسسة.
- ✎ التخطيط الاستراتيجي و رقابة أهداف المؤسسة.
- ✎ توزيع الموارد والوسائل بالمؤسسة.
- ✎ وضع حيز التنفيذ نظام اتصال داخل المؤسسة، تحسين نظام إدارة الجودة بالمؤسسة.

2. الأمانة:

تهتم بتسجيل الرسائل الصادرة والواردة من وإلى المؤسسة، والتي لها علاقة مباشرة بمديرية الصيانة، كما تهتم بالصادر والوارد من مدير المؤسسة على مختلف الدوائر التابعة للمؤسسة.

3. دائرة التموين و النقل: وهي المسؤولة عن¹:

- ✎ تموين المؤسسة بالموارد الأولية، قطع الغيار، الآلات، والتجهيزات الضرورية للنشاط مع احترام الجودة والوقت.
- ✎ تسيير المخزون والجرد المادي في المؤسسة، مع احترام الإجراءات والقوانين المطبقة.
- ✎ تسيير وصيانة مستودع النقل: السيارات، الآلات، الشاحنات.
- ✎ خدمات النقل الضرورية لمختلف هيكل المؤسسة.
- ✎ ضمان تحسين عمليات التموين.

4. دائرة الإدارة و الاتصال: هي المسؤولة عن:

- ✎ تقييم احتياجات المؤسسة للعمال وإعداد خطط التعيين والتكوين في إطار الموازنات المعتمدة.
- ✎ تسيير ملفات العمال في المؤسسة.
- ✎ تضمن الخدمات الاجتماعية، طب العمل، التنشيط الاجتماعي والرياضي....
- ✎ تسيير ومتابعة النشاطات المرتبطة ب: الفندق، الإطعام، صيانة التجهيزات....
- ✎ تسيير وسائل الاتصالات بالمؤسسة (هاتف، فاكس، تليكس....).

¹المصدر وثائق الوحدة: Présentation :les activités de la Direction Maintenance Biskra

﴿ التكلفة بمهام النقل والإطعام والمبيت للعمال في إطار المهام التي يقومون بها خارج المؤسسة، وكذلك إجراءات الحصول على تأشيرات السفر للعمال الذين يقومون بمهام أو تكوين خارج الوطن. ﴾
﴿ تحسين إجراءات الاتصال بالمؤسسة. ﴾

﴿ تحسين العمليات المتعلقة بالموارد البشرية. ﴾
﴿ تطبيق سياسة المؤسسة فيما يتعلق بمعالجة المشاكل. ﴾

5. دائرة المالية و الشؤون القانونية: هي المسؤولة عن:

﴿ التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسة في الإطار الموازنات المعتمدة واحترام الإجراءات والنصوص القانونية حيز التنفيذ. ﴾

﴿ إعداد المخطط السنوي وعلى المدى المتوسط للمؤسسة مع احترام مختلف هياكل المؤسسة ومتابعة تنفيذها. ﴾

﴿ تسجيل جميع العمليات اليومية مع الغير كالزبائن والموردين. ﴾

﴿ إعداد الميزانيات المالية والمحاسبية للمؤسسة. ﴾

﴿ إعداد العقود والاتصال مع الإدارة القانونية المركزية. ﴾

﴿ تسيير تأمينات المؤسسة والاتصال مع الإدارة القانونية المركزية. ﴾

﴿ إعداد ومتابعة الملفات القانونية للمؤسسة مع الاتصال بالإدارة القانونية المركزية. ﴾

﴿ تسيير ومتابعة ممتلكات المؤسسة. ﴾

﴿ متابعة الاحترام القانوني لكل العقود المنة على مستوى المؤسسة. ﴾

6. دائرة الكهرباء و الآلية: هي المسؤولة عن:

﴿ القيام بالصيانة فيما يخص فرعي الكهرباء والآلية. ﴾

﴿ الإشراف على عمليات الصيانة للألات الدوارة. ﴾

﴿ المساعدة في عمليات تحديث التجهيزات. ﴾

﴿ القيام بأعمال حول نظام الحماية. ﴾

﴿ القيام بأعمال الكهرباء الصناعية والالكترونية. ﴾

﴿ المشاركة في إعداد دفاتر الشروط المرتبطة بالتجهيزات. ﴾

﴿ تحسين عمليات الصيانة في الورشات والخدمات المقدمة للزبائن. ﴾

7. دائرة المنهجية و الاعتماد: هي المسؤولة عن:

﴿ إعداد مخطط العمل السنوي والأكثر من سنوي بمساعدة المديريات الجهوية لسوناطراك لضمان صيانة الآلات الدوارة. ﴾

﴿ استقبال طلبات العمل وبرمجتها وتقسيمها على هياكل المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ. ﴾

﴿ تسيير وتحديث برامج وإجراءات الصيانة. ﴾

- ﴿ تنظيم مجموعات من العمال لإعداد فرق عملية للصيانة.
- ﴿ إعداد وتحليل نسب الصيانة.
- ﴿ تحليل وتحديث تكاليف الصيانة.
- ﴿ إجراء دراسات خاصة على الصيانة.
- ﴿ تسيير الوثائق التقنية للتجهيزات الصناعية.
- ﴿ تحسين العملية التجارية والخدمات المقدمة للزبائن.
- ﴿ قياس ومتابعة رضا الزبائن، والمعالجة الفعالة لاحتياجاتهم.

8. دائرة الميكانيك الصناعي : وهي المسؤولة عن:

- ﴿ القيام والإشراف على عمليات الآلات الواردة.
- ﴿ الصيانة في الورشات لآلات الضغط (المضخات، المحركات، الآلات الضاغطة...).
- ﴿ المساهمة في عمليات تحديث التجهيزات.
- ﴿ صنع قطع الغيار المرتبطة باحتياجات نشاط النقل بالأنابيب.
- ﴿ تصليح القطع الخاصة بالآلات الدوارة.
- ﴿ مراقبة مطابقة القطع المصنعة.
- ﴿ القيام بالتشخيص، تحليل، قياس وخبرة القطع الثمينة (Pièces nobles).
- ﴿ تحسين التدخلات الميدانية والخدمات المقدمة للزبائن.

9. مركز الإعلام الآلي: هو المسؤول عن:

- ﴿ تسيير وإدارة وصيانة أنظمة الإعلام الآلي في المؤسسة.
- ﴿ الصيانة القبلية والبعديّة لأنظمة الإعلام الآلي.
- ﴿ تسيير وإدارة واستغلال المراسلات الآلية في المؤسسة.
- ﴿ تسيير وإدارة واستغلال قواعد معطيات البرامج.
- ﴿ تسيير وإدارة واستغلال شبكة الإعلام الآلي.
- ﴿ مساعدة وتكوين مستعملي أدوات الإعلام الآلي.
- ﴿ الاستغلال المثل لوسائل الإعلام الآلي على مستوى المؤسسة.
- ﴿ تحسين عمليات تسيير أنظمة الإعلام الآلي.

10. مصلحة الحماية و المحيط: وهي المسؤولة عن:

- ﴿ تطبيق سياسة الحماية والمحيط والأمن لمجمع سوناطراك.
- ﴿ توضيح وظيفة الحماية والمحيط والأمن في المؤسسة من خلال التوعية والتكوين.
- ﴿ حماية الممتلكات البشرية والمادية من خلال برامج وقاية.

﴿ الوقاية من الحوادث والحرائق من خلال مراقبة الشروط التقنية، وتصرفات العمال وطرق العمل الخطيرة والتوصيات الضرورية.

﴿ مراقبة ومتابعة برامج نشاط النقل بالأنابيب لحماية المحيط.

إن ما نلاحظه من الهيكل التنظيمي لمديرية الصيانة بسكرة هو تعدد المستويات التنظيمية، حيث يضم ثلاث مستويات، وبالتالي هناك درجة عالية من التعقيد، وهذا ما يوضحه الشكل في الصفحة رقم 67.

و رغم أن مديرية الصيانة بسكرة مؤسسة تتمتع بدرجة من الاستقلالية حيث يعود اتخاذ القرار فيها إلى مسيرها ومديرها على الخصوص، إلا أنها تبقى خاضعة للمستويات الأعلى منها فيما يتعلق بالقرارات الهامة والمتعلقة بالاستثمار واعتماد الميزانيات المالية والموازنات السنوية والتعيينات.

المبحث الثاني: إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة مديرية الصيانة -سوناطراك-بسكرة:

المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد جدول سيولة الخزينة

لإعداد جدول سيولة الخزينة فإن الأمر يتطلب مجموعة من المعلومات المستخرجة من ميزانيتين محاسبيتين لسنتين متتاليتين على الأقل و جدول حساب النتائج للفترة المطلوبة إعداد الكشف عنها، وبيانات إضافية يتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ للحصول على المزيد من البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد التدفقات النقدية.

أولاً : الميزانية المقارنة للفترة (2015-2017):

الجدول رقم(2-2):أصول الميزانية المقارنة لسنتي 2016-2017 للمؤسسة الوحدة:(دج)

2015		2016		2017		الأصول المالية
صافي	صافي	صافي	صافي	إهلاكات ومؤونات	اجمالي	
						الأصول الغير جارية
						-فارق الاقتناء
183790096.47	125896325.30	13393803.08	40680785.66		144634588.74	- تشيئات معنوية
572019290.51	675009160.51	536337182.34	999650363.56		1535987545.9	- تشيئات عينية
168905989.66	196899325.2	1986987653.65			1986987653.65	- تشيئات يجري انجازها
						- تشيئات مالية
						سندات موضوع موضع المعادلة
						-المؤسسات المشاركة
						-المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحق
5618932.60	8489585.00	9878985.33			9878985.33	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
						-ضرائب مؤجلة على الأصول
2450488009.24	2506294396.01	2667157624.4	1010331149.22		3677488773.62	مجموع الأصول الغير جارية
						أصول جارية
1974715433.05	202509745.05	2316649115.90	3897127.75		2320546243.65	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
						حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
1530003780.20	2178932006.12	2235465215.38			2235465215.38	الزبائن
31649351.78	47589621.00	44387231.25			44387231.25	المدينون الآخرون
4650890.00	3510220.00	3315478.56			3315478.56	الضرائب وما شابهها
2776890.00	57766890.00	4358479.36			4358479.36	أصول جارية أخرى
						الموجودات وما شابهها
						الأموال الموظفة والأصول المالية
						الجارية الأخرى
1610180980.00	2733189654.45	2518919933.93			2518919933.93	الخزينة

5153977325.03	6994091136.62	7123095454.38	3897127.75	7126992582.13	مجموع الأصول الجارية
7604465334.27	9500385532.63	9790253078.78	1014228276.97	10804481355.75	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم(2-3): خصوم الميزانية لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

الوحدة:(دج)

2017	2016	2015	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
6677933016.45	868866.3789.98	878931272.2	رأس المال الصادر
			رأس المال غير المطلوب
			العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
577666650.89	387337888.53	596695209.5	النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع 1)
			رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد
			حصة الشركة
			حصة ذوي الأقلية
7255599647434	9076001678.11	9359277981.71	مجموع رؤوس الاموال اخاصة
		-	الخصوم غير الجارية
-	-	-	القروض الديون المالية
-	-	-	الضرائب (المؤجلة المرصود لها)
-	-	-	الديون الأخرى غير الجارية
-	-	-	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات الملحقة
-	-	-	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
278846078.16	378586548.56	38022130.4	الموردون والحسابات الملحقة
789119.87	550465.30	620445.8	الضرائب
69260488.90	49246840.66	50134520.87	الديون الأخرى
-	-	-	خزينة الخصوم
348865686.93	424383854.52	430975097.07	مجموع الخصوم الجارية
7604465334.87	9500385532.63	9790253078.78	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا : جدول حساب النتائج

جدول رقم (2-4) جدول حساب النتائج المقارن للفترة (2015-2017) للمؤسسة

الوحدة:(دج)

2017	2016	2015	البيان
1240066180.33	1130481723.16	1155485695.65	المبيعات والمنتجات الملحقة
-	-	-	تغيرات مخزونات والمنتجات قيد الصنع
15289120.00	1025545.00	22324589.10	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
1255355300.33	1140737568.4	1177810284.75	إنتاج السنة الحالية
279833012.06	271428183.75	258933145.33	مشتريات مستهلكة
30152278.14	44137145.46	55666354.3	خدمات خارجية
10369548.00	36896564.96	13256986.00	خدمات خارجية
320354838.2	352461894.77	327856485.63	استهلاك السنة الحالية
935000462.13	788275673.99	849953799.12	القيمة المضافة للاستغلال (I-II)
197809548.78	182009232.04	45891395278	أعباء المستخدمين
7892259.00	9156486.00	7589361.00	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
729298654.35	597109955.95	683450485.34	الفاصل الإجمالي للاستغلال
98854223.54	63666901.3	71856669.12	المنتجات العملياتية الأخرى
427350.25	358478.25	100256.112	الأعباء العملياتية الأخرى
174612463.55	163168412.21	15155090.96	مخصصات الاهتلاك والمؤونات
6325987.2	5245896.58	12359986.33	استرجاعات عن خسائر القيمة
659379051.30	502495863.37	604892693.71	النتيجة العملياتية
650352.00	458693.00	1956952.00	المنتجات المالية
90064193.79	115616667.84	29183014.82	الأعباء المالية
-89413841.79	-115157974.84	-27226062.82	النتيجة المالية
569965209.51	387337888.53	577666630.89	النتيجة العادية قبل الضرائب (VI+V)
0.00	0.00	0.00	الضرائب الموجب دفعها عن النتائج العادية
0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
1631185863.08	1210109059.04	1252859892.2	مجموع المنتجات الأنشطة العادية
791220653.57	822771170.91	675193261.31	مجموع أعباء الأنشطة العادية
56996529.51	387337888.53	577666630.89	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00	0.00	العناصر غير عادية - منتجات
0.00	0.00	0.00	العناصر غير عادية- أعباء
-	-	-	النتيجة غير العادية
569965209.51	387337888.53	577666630.89	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: إعداد جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

تقوم مؤسسة مديرية الصيانة سوناطراك بسكرة بإعداد جدول سيولة الخزينة منذ بداية تطبيق النظام المالي المحاسبي الجديد سنة 2010، متبعة الطريقة غير المباشرة في إعداد هذه القائمة.

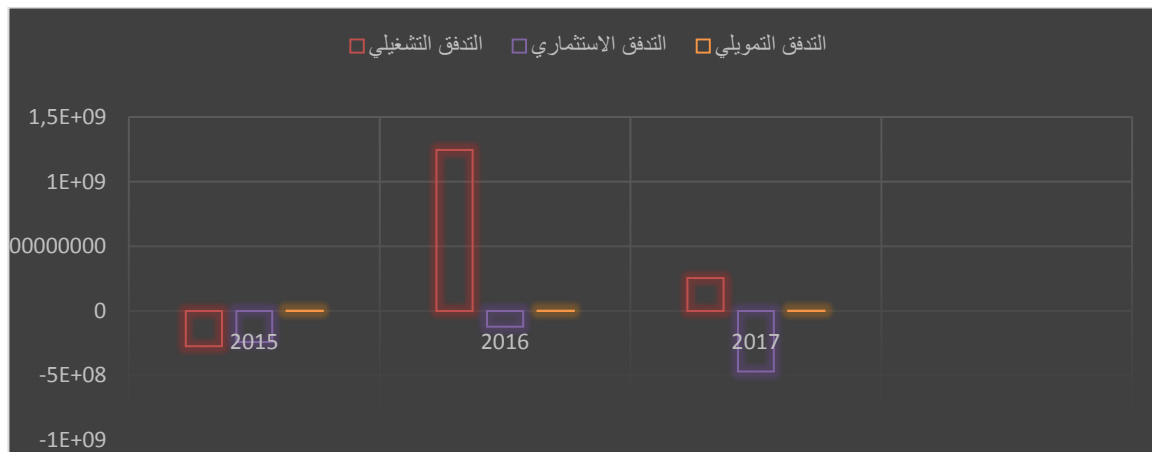
الجدول رقم (2-5) جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير مباشر للفترة (2015-2017)

الوحدة: (دج)

2017	2016	2015	البيان
569965209.51	387337888.53	577666630.89	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
211256852.00	854373657.44	854373657.44	
89658526.00	1256988.33	1276988.33	
14789658.35	1846736.00	1846736.00	
0.00	0.00	0.00	
254260173.16	1244815270.30	273603302.22	تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية
347134157.18	219632367.1	219632367.1	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية اقتناء تثبيبات مالية التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
110366988.29	12902441.92	130880539.17	
18687746.00	103069215.38	103069215.38	
5789658.10	6044413.33	6044413.33	
0.00	0.00	0.00	
-470399233.37	-123421180.31	-241399277.56	تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية
0.00	0.00	0.00	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل تغيير رأس المال صادر تغيير القروض والديون المالية الحصص و الكوبونات
0.00	0.00	0.00	
1869339.69	1614584.46	1614584.46	
1869339.69	1614584.46	1614584.86	تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة التمويلية
-214269720.52	1123008674.45	-51338799.32	تعيين أموال الخزينة للفترة (أ، ب، ج)
273318654.45	1610180980.00	212356897.32	أموال الخزينة عند الافتتاح
2518919933.93	2733189654.45	1610180980.00	أموال الخزينة عن الإقفال
21426972.52	1123008674.45	-513387995.32	تغيراً أموال الخزينة للفترة

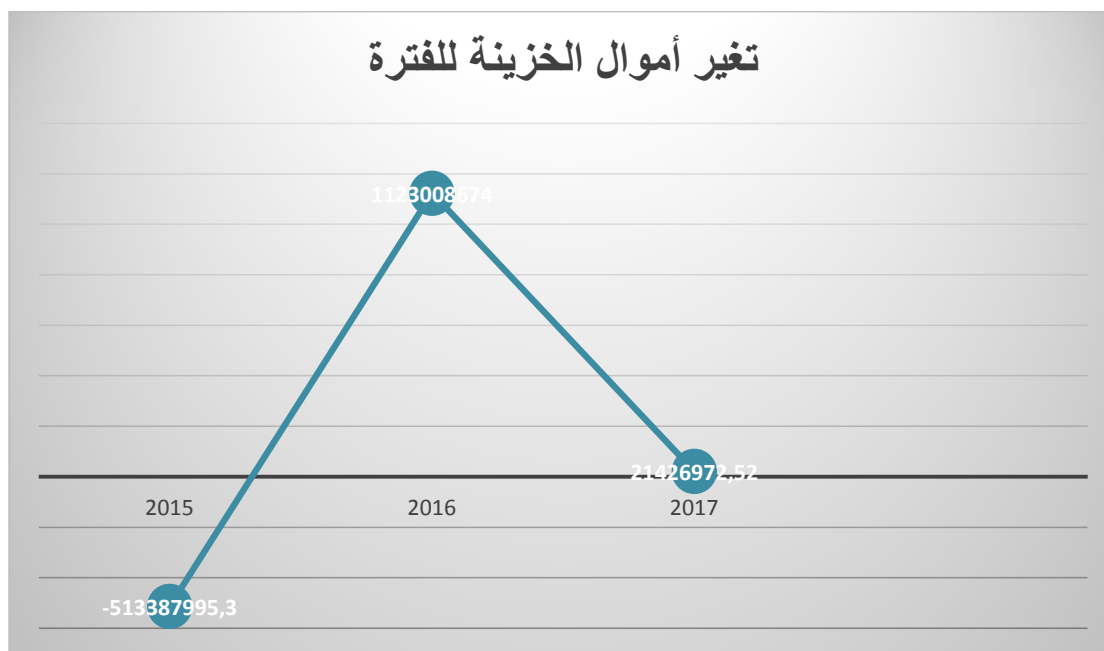
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل البياني رقم (2-4): التدفق النقدي (التشغيلي، الاستثماري، التمويلي).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة.

الشكل رقم (2-5): يمثل تغير أموال الخزينة خلال الفترة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة.

ثانيا: تحليل جدول سيولة الخزينة للمؤسسة:

من خلال الجدول والشكل البياني نخلص إلى التحليل الآتي:

- **التدفق النقدي المتأتي من الأنشطة التشغيلية :** حققت المؤسسة تدفقات مالية في دورة الاستغلال في سنة 2015 بمبلغ قدر 273603302.22 وقد تم الحصول على هذا التدفق أساليب بسبب ارتفاع التدفقات النقدية للموردين والمستخدمين والمدفوعات الأخرى وهذا بالمقارنة مع التحصيلات المقبوضة من الزبائن و بسبب انخفاض كمية الإنتاج في هذه السنة، وفي سنة (2016-2017) حققت تدفقا موجبا في دورة الاستغلال (1244815270.30، 254260173.16) على التوالي وقد تم الحصول على للتدفق بسبب ارتفاع المتحصلات النقدية المقبوضة من الزبائن من الزبائن مقابل المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين والمدفوعات الأخرى بسبب زيادة المؤسسة لطاقتها الإنتاجية.
- **التدفق النقدي المتأتي من الأنشطة الاستثمارية:** نلاحظ من خلال جدول سيولة الخزينة أن المؤسسة حققت تدفق سالب خلال فترة الدراسة سنوات (2017/2016/2015) (-241399277.56) /(-123421180.31/-470399233.37) على التوالي وذلك نتيجة إقبالها على حيازة استثمارات وإن كان هناك تراجع استثماري للمؤسسة سنة 2016 وفي سنة 2017 زاد إقبال المؤسسة على الاستثمارات للمؤسسة حيث تركزت الاستثمارات الجديدة في الاستثمارات الملموسة حيث بلغت في سنوات الدراسة (2017/2016/2015) (-219632367.1 /-219632367.8 /-3471341571.18) على التوالي ، وتبين هذه المعطيات مختلف الجهود التي تبذلها المؤسسة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي والمتمثل في الحيازة على الاستثمارات.
- **التدفق النقدي المتأتي من الأنشطة التمويلية:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة تمويل كاف من الخزينة المتولدة عن الأنشطة التشغيلية - لتغطية عملية الاستثمار، أي أنها لم تعتمد على أي شكل من أشكال التمويل سواء اللجوء إلى القروض أم إلى رفع رأس المال.
- **تغير اموال الخزينة للفترة :** مجموع العجز المحقق في صافي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية في دورة 2015 إلى انخفاض النقدية الصاحبة بقيمة 513387995.32- لكن بالرغم من هذا الانخفاض بقيت النقدية في نهاية الدورة موجبة بقيمة 16101809.0 وهذا ما يؤكد مسعى المؤسسة في تخفيض من مبلغ النقدية المحتفظ به، وفي دورة 2016 نلاحظ أن صافي التدفقات التشغيلية غطت كل العجز المحقق في الأنشطة الاستثمارية وبقيت الفائض بقيمة 11230886774.45 ويتمثل بتغيير موجب في النقدية الخاصة بدورة 2016 ومعنى هذا أن المؤسسة حافظت على النقدية التي كانت في الدورة السابقة وعززته بالمبلغ المذكور، ونلاحظ من خلال دورة 2017 أن الفائض المحقق في نواحي الأنشطة التشغيلية لم يغطي العجز في صافي الأنشطة الاستثمارية والأمر الذي أدى إلى انخفاض النقدية الصافية بقيمة 214269720.52- لكن بالرغم من هذا الانخفاض النقدية موجبة، صافي الدورة بقيمة 2518919933 وهذا ما يؤكد مسعى المؤسسة في التخفيض من مبلغ النقدية المحتفظ بها من خلال الزيادة في استثماراتها.

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة مديرية الصيانة -سوناطراك- بسكرة:

المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية التقليدية:

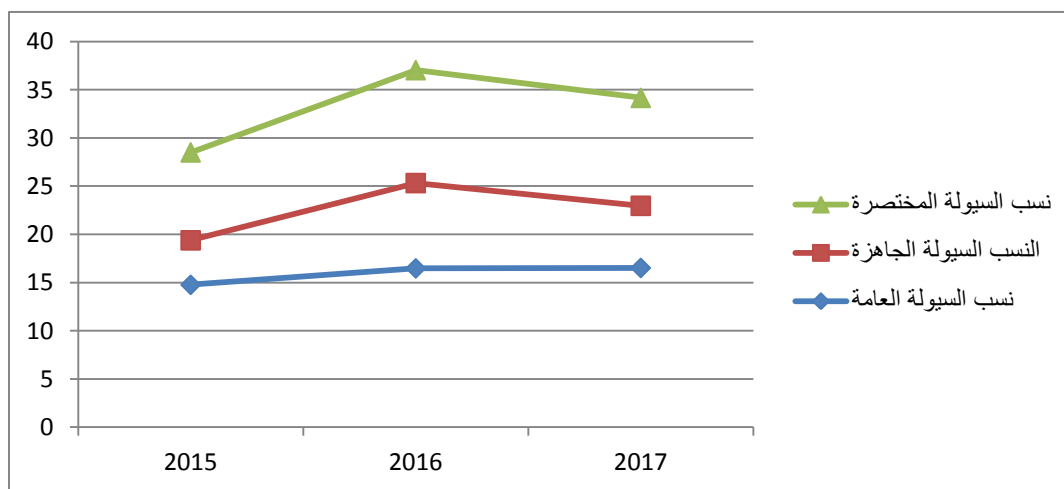
أولاً: نسبة السيولة:

الجدول رقم (2-6): يبين نسبة السيولة للفترة (2015-2017).

نسبة السيولة	العلاقة	2015	2016	2017
نسب السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	14.7735	16.4806	16.5279
النسب السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل	4.6155	8.84447	6.4404
نسب السيولة المختصرة	الأصول المتداولة- المخزونات/ ديون قصيرة الأجل	9.1131	11.7087	11.1925

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (2-6): يمثل تطور نسب السيولة للفترة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول نسبة السيولة.

التعليق من خلال الجدول السابق والشكل البياني نلاحظ أن :

نسبة السيولة العامة: للمؤسسة مرتفعة ومنتزعة خلال فترة الدراسة (16.5279،16.4806،14.7735) ، وهذه النسب تدل على أن الأصول المتداولة غطت كل الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل) أي أن المؤسسة في حالة جيدة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير.

نسبة السيولة المختصرة: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن السيولة المختصرة خلال فترة الدراسة كانت ما بين (9.1131 و 11.1925) وهذه النسبة أكبر من الواحد مما يعني أن المؤسسة قادرة على أن تغطي ديونها القصيرة ذلك باستبعاد المخزونات لأن العنصر الأقل سيولة وسرعة للحصول إلى النقدية من عناصر الأصول المتداولة، وهذا يدل على حسن استخدام السيولة من طرف المؤسسة.

نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ من خلال الجدول السابق جيدة على العموم ، ولكنها خارج المجال الأمثل (0.2، 0.3) ولذا من الأفضل العمل على تخفيضها وهذا من خلال تقليص النقدية الجاهزة في البنك والصندوق وبدل ذلك إعادة توجيهها لتدعيم المخزونات وزيادة إمكانية ذلك يجب المبادرة بسداد الديون الطويلة أو القصيرة، حيث أن هذه تكلف المؤسسة فوائد على الاقتراض رغم توفر المؤسسة على سيولة كبيرة ، وبالتالي قدرة على السداد وتجنب دفع الفوائد.

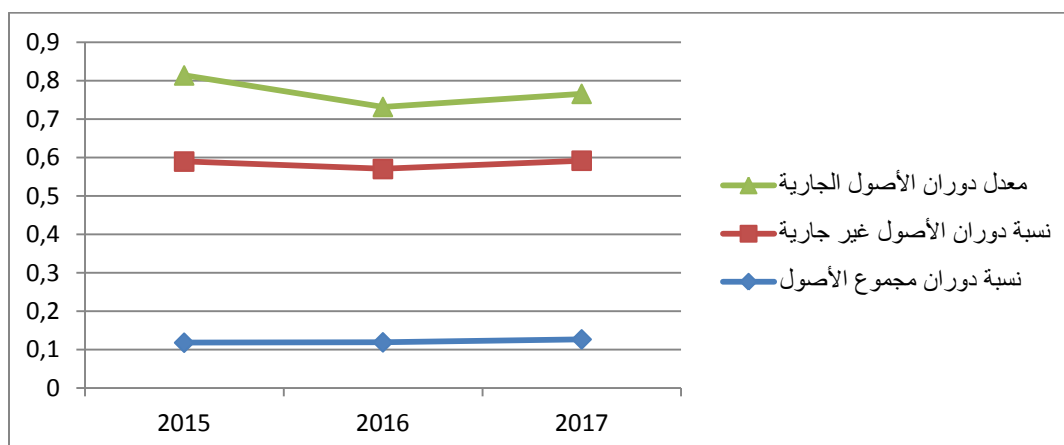
ثانيا: نسب النشاط:

الجدول رقم (2-7): يبين نسب النشاط للفترة (2015-2017).

نسب النشاط	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	0.1180	0.1190	0.1267
نسبة دوران الأصول غير جارية	رقم الأعمال/ الأصول غير جارية	0.4715	0.4511	0.4650
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال /الأصول	0.2242	0.1616	0.1741

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم(2-7): يمثل تطور نسب النشاط (2015-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول نسب النشاط.

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ

نسبة مجموع الأصول للمؤسسة بلغ قيمة في سنة 2015 0.118 يعني أن كل أصل مستثمر في المؤسسة يولد 0.118 دينار من المبيعات وفي حين بلغ سنة 2016 0.119 ليزداد معدل الدوران في سنة 2017 ليصل إلى 0.1267 وهو ما يعني بأن كفاءة الإدارة المؤسسة لأصولها في تطور ورغم ذلك فهذه المعدلات ضعيفة ما يدل على سوء استغلال المؤسسة لأصولها.

معدل دوران الأصول غير جارية : تبين من الجدول أن الأصول الغير جارية تساهم ب: 0.4715 دينار لكل 1 دينار مستثمر لسنة 2015 من رقم الأعمال في حين بلغ سنة 2016 0.4511 دينار ليصل معدل لدوران في سنة 2017 إلى 0.4650 وهذا ناتج عن زيادة المبيعات وانخفاض الأصول الثابتة، وهذا المعدلات ضعيفة ما يدل على سوء استغلال الأصول الثابتة من طرف المؤسسة

معدل دوران الأصول الجارية: قد بلغ في سنة 2015 إلى 0.2242 دج وانخفاض إلى 0.1616 سنة 2016 وارتفع ارتفاع ضعيف سنة 2017 0.1741، وهذه معدلات منخفضة وهذا إلى سوء تسيير المخزون، مما يعني أن الأصول الجارية كانت سبب في انخفاض معدل دوران الإجمالي للأصول ، وهذه المعدلات ضعيفة إذ لم تتجاوز الواحد طيلة فترة الدراية ما يدل على سوء استغلال الأصول الجارية للمؤسسة.

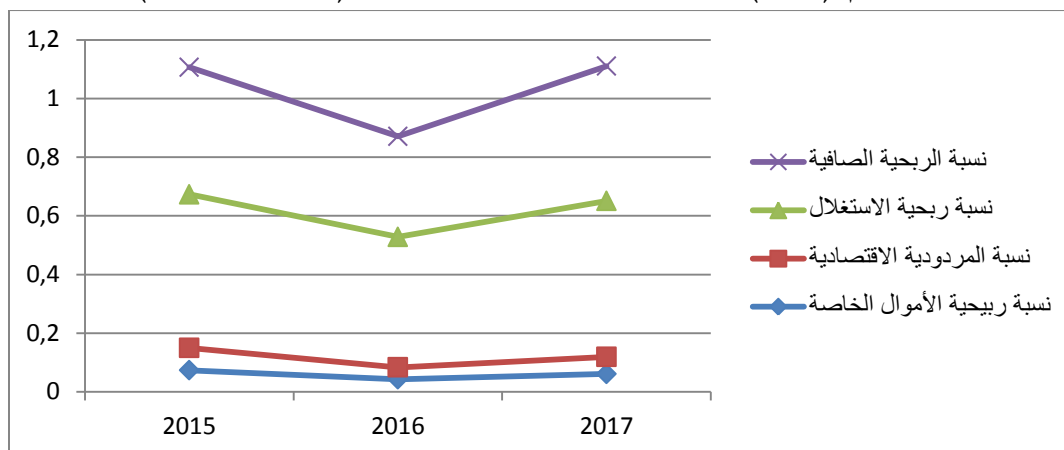
ثالثا: حساب نسب الربحية

الجدول رقم (2-8): يبين نسب الربحية للفترة (2015-2017).

نسب الربحية	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.0736	0.0427	0.0609
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	0.0760	0.0408	0.0582
نسبة ربحية الاستغلال	نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال	0.5234	0.4445	0.5317
نسبة الربحية الصافية	نتيجة الصافية/ رقم الأعمال	0.4333	0.3426	0.4596

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (2-8): يمثل تطور نسب الربحية للفترة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول نسب الربحية.

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ

المردودية المالية: هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها بإجمالي أنشطة المؤسسة حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة خلال فترة الدراسة حيث أنه في سنة 2015 بلغت 0.0736 أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.0736 من نتيجة وانخفضت هذه النسبة إلى 0.0427 سنة 2016 وارتفعت هذه النسبة لسنة 2017 لتصل إلى 0.0609 ما يدل أن هناك تذبذب في الكفاءة التي لدى المؤسسة في استخدام أموالها الخاصة

المردودية الاقتصادية: تبين هذه النسبة فعالية استخدام المؤسسة لأصولها حيث نلاحظ أن هناك تذبذب في فعالية هذه النسبة ضمن فترة الدراسة حيث قدرت هذه النسبة في سنة 2015 ب: 0.0750 وانخفضت هذه النسبة في السنة الموالية 2016 ب 0.0352 وارتفعت هذه النسبة في السنة الأخيرة ب 0.0174 وهذا راجع إلى التغيير في النتائج المحققة، ويبين أن التذبذب راجع إلى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها ورغم ذلك فهذه النسب تبقى ضعيفة.

نسبة المردودية التجارية: تسمى أيضا بمردودية النشاط وتسمح هذه النسبة بتقييم الأداء التجاري بالمؤسسة وهي تبين مقدار النسبة المحققة من خلال تحقيق دينار واحد من المبيعات فنلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2015 كل دينار من المبيعات يحقق مردودية تجارية 0.4333 دينار أي هامش ربح 43.33 لينخفض خلال سنة 2017 إلى 0.3426 دينار أي نسبة 34.26 نتيجة لانخفاض النتيجة المحققة مقارنة بسنة 2016 وأيضا لانخفاض رقم الأعمال عن السنة السابقة وارتفعت نسبة المردودية التجارية على السنة الأخيرة لتصل 0.4596 دينار أي نسبة 45.96 ما يدل أن هناك ارتفاع في نتيجة المحققة لسنة 2017.

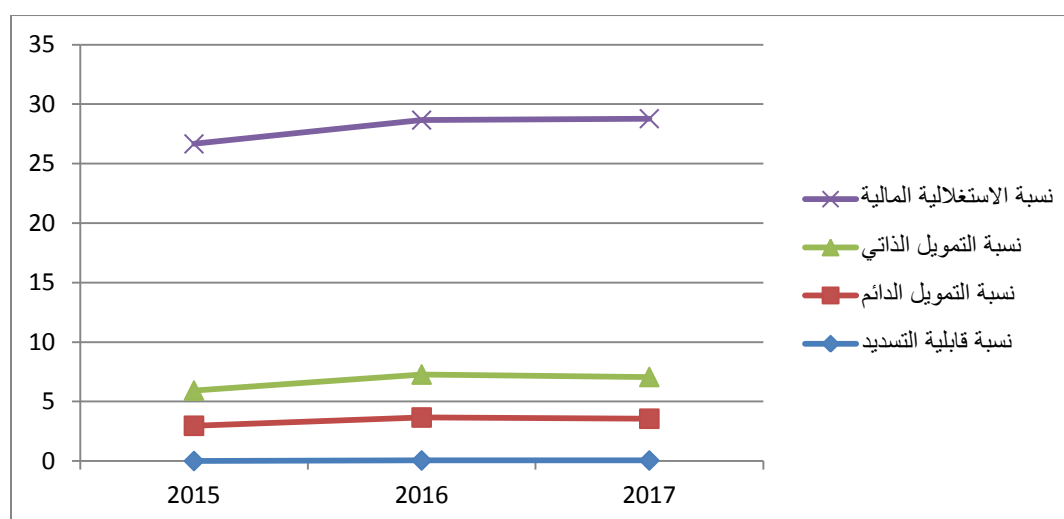
رابعاً: نسب التمويل:

الجدول رقم (2-9): يبين نسب التمويل للفترة (2015-2017).

نسب التمويل	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0	0.0447	0.0440
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة / الأصول الثابتة	2.9609	3.6123	3.5091
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	2.9609	3.6123	3.5091
نسبة الاستغلالية المالية	أموال الخاصة/ مجموع الديون	20.7377	21.3863	21.7165

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية

الشكل رقم (2-9): يمثل تطور نسب التمويل للفترة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول نسب التمويل.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل البياني أن:

نسبة قابلية السداد : والتي تبين مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية في تمويل أصولها وخلال فترة الدراسة أن نسبة اعتماد المؤسسة على تمويل أصولها من مصادر خارجية منخفضة جدا حيث درت هذه النسبة في سنة 2015 بـ 4.56% و انخفضت هذه النسبة لسنة 2016 إلى 4.47% وفي سنة 2017 زادت هذه النسبة في الانخفاض من لتصل إلى 4.4% وهذه النسبة جيدة جدا إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبة سواء في تسديد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

نسبة التمويل الدائم تبين هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة (الأموال الخاصة والخصوم الغير الجارية) للأصول الثابتة ومن خلال الجدول السابق تبين أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاثة المدروسة (2015، 2016، 2017) (2.9609، 3.6213، 3.509) على التوالي وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وأن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة وهذا يشكل ارتياح لدى المؤسسة فهي بذلك حققتة واستطاعت تكوين هامش أمان ما يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

نسبة للتمويل الذاتي : نسبة التمويل الذاتي والتي تبين مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة تفوق الواحد خلال فترة الدراسة (2015، 2016، 2017) (2.9609، 3.6213، 3.509) على التوالي وهذا يشير إلى أن المؤسسة غطت أصولها الثابتة بأموالها الخاصة مع وجود فائض من خلال الأموال بتمويل الأصول المتداولة والجدير بالذكر هي ذات نسبة التمويل الدائم ما يدل على أن المؤسسة شمول أصولها من خلال أموالها الخاصة ودون الاعتماد على المصادر الخارجية وهذا مؤشر جيد .

نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية المتحصل عليها خلال فترة الدراسة، كانت أكبر من الواحد وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا وذلك بسبب انخفاض ديونها.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مقاييس جدول سيولة الخزينة

أولاً: مقاييس جودة الأرباح

تعتبر هذه المقاييس عن مدى استمرارية التدفقات النقدية للمؤسسة أكثر من استمرارية الاستحقاق ، حيث يقدم جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك باعتبار أن صافي الدخل يتم تحديده على أساس الاستحقاق بينما يحدد صافي التدفق على أساس النقدي ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من التدفق النقدي للتقييم جودة الأرباح ما يلي:

1-نسبة النقدية من النشاط التشغيلي:

الجدول رقم (2-10): يبين نسبة النقدية من النشاط التشغيلي

2017	2016	2015	البيان
2542600173.16	1244815270.3	-273603302.22	صافي التدفق التشغيلي
569965209.51	387337888.53	577666630.89	صافي الربح بعد الفوائد الضرائب
4.4610	3.2138	-0.4736	نسبة النقدية من النشاط التشغيلي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

نسبة النقدية من النشاط التشغيلي والتي توضح مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية حيث قدرت سنة 2015 متتالية قدرت بـ 0.4736- حيث أن هذه النسبة تبين أن جودة الأرباح في هذه السنة كانت سيئة ونلاحظ أن السنتين المواليين (2016،2017) أن هناك تطور في نسبة النقدية من النشاط التشغيلي (3.2138، 4.4610) وهذا يعكس تحسن في جودة أرباح المؤسسة.

بما أن في سنة 2015 الصافي التدفق التشغيلي فإن الأرباح المحققة قبل الفوائد من الضرائب، والتي هي موجبة لم تتحقق من النشاط التشغيلي بل من النشاط خارج الاستغلال مما يعني أنها أرباح سيئة المصدر، وعلى عكس سنة 2016 و 2017.

2-نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات : حساب التدفقات النقدية الداخلة وتتمثل أساسا في التحصيلات المقبوضة من الزبائن

إجمالي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية:

نظرا لنقص المعلومات حول المقبوضات من الأنشطة التشغيلية وكحاولة مئا لحسابها لتسهيل الدراسة اعتبرنا أن كل التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية هي تحصيلات من عند الزبائن؛

الجدول رقم (2-11): يبين التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن

2017	2016	2015	البيان
1240066180.33	1130481723.16	1155485695.65	المبيعات والمنتجات الملحقة
-89658526	1256988.33	1256988.33	تغير الزبائن والحسابات الدائنة.
1150407654.33	1131738711.49	1156742683.98	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (2-12): يبين نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

2017	2016	2015	البيان
1150407654.33	1131738711.49	1156742685.98	التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي
1240066180.88	1130491723.16	1155485695.65	صافي المبيعات
0.9277	1.0011	1.0011	النسبة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من الجدول السابق بأن:

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات والتي تعتبر من أهم الأنشطة التي تدر مالا على المؤسسة في سنة 2015 بلغت 100.11 وهي ذات النسبة في سنة 2016 وهذا ما يفسر كفاءة المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها نظيرا لمبيعاتها، وتراجعت هذه النسبة تصل إلى 92.77 سنة 2017 وهذا يدل على أن المؤسسة تراجعت في تحصيل النقدية من زبائنها، وهذا يشير إلى أن كفاءة المؤسسة في تحصيل قيمة المبيعات جيدة رغم انخفاضها في السنة الأخيرة أي أن السياسة الائتمانية للمؤسسة وجيدة وهذه نقطة قوة للمؤسسة

3-نسبة العائد على الأصول من التدفق التشغيلي:

الجدول رقم (2-13): يبين نسبة العائد على الأصول من التدفق التشغيلي

2017	2016	2015	البيان
2542600173.16	1244815270.3	-273603302.22	صافي التدفق النقدي التشغيلي
9790253078.78	9500385532.63	7604465334.27	مجموع الأصول
0.2597	0.1310	-0.0360	نسبة العائد على الأصول من التدفق التشغيلي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن :

نسبة العائد على الأصول والتي تبين مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية خلال فترة الدراسة كانت سالبة من : 2015 وهذا يعني عدم كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تلك السنة أما في السنتين الأخيرتين فنلاحظ أن نسبة العائد على الأصول موجبة وهذا يعني أن كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها تحسنت ويمكن إرجاع السبب إلى أن المؤسسة زادت في طاقتها الإنتاجية

4-نسبة العائد على الأموال الخاصة

الجدول رقم (2-14): يبين نسبة العائد على الأموال الخاصة

2017	2016	2015	البيان
254260173.16	1244815270.30	-273603302.22	صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية
9359277981.77	9076001678.11	7255533647.34	الأموال الخاصة
0.0272	1.348	-0.0371	نسبة العائد على الأموال الخاصة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول أن

نسبة العائد المتأتي من الأنشطة التشغيلية إلى الأموال الخاصة رغم أنه سالب في 2015 (سبب التدفقات النقدية من المتأتية من الأنشطة التشغيلية كانت سالبة)، فإنها في 2016 تحسنت وبلغت النسبة 134.8% ثم تراجعت سنة 2017 لتصل إلى 2.72% وهو ما يشر إلى تقلب النشاط التشغيلي للمؤسسة.

ثانيا: مقاييس جودة السيولة

تعبر هذه المقاييس عن مدى قدرة المؤسسة على توفير المبالغ لأغراض معينة، حيث ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى قدرة توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، كما تقيس نسب السيولة المالية مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة، وتقاس هذه النسب بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ومن أهم النسب:

1-نسبة تغطية النقدية

الجدول رقم (2-15): يبين نسبة تغطية النقدية

2017	2016	2015	البيان
254260173.16	1244815270.3	-273603302.22	صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي
476188891.47	232534809.02	350512906.27	إجمالي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
0.5339	5.3532	-0.7806	نسبة تغطية النقدية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

نسبة تغطية النقدية والتي تثبت مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والمطلوبة ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التغطية النقدية لسنة 2015 سالبة ويمكن إرجاع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض الإنتاج وهذا ما أدى بالمؤسسة إلى انخفاض سيولتها النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأمر الذي أثر على ارتفاع المديونية بالمؤسسة نتيجة عدم قدرة مواردها الداخلية على تمويل عملياتها الاستغلالية والاستثمارية والتمويلية، وفي سنة 2016 ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 5.3532 وهذا يدل على أنها زادت من حجم إنتاجها وهو ما أدى إلى زيادة السيولة في المؤسسة من أنشطة التشغيلية وهذا يدل على كفاية تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالاحتياجات المترتبة عن التدفقات الاستثمارية والتمويلية، وفي سنة 2017 انخفضت هذه النسبة ما دل على تراجع قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الاستثمارية والتمويلية.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون وبما أن المؤسسة ليس لديها مصادر تمويل خارجية وهذا ما يجعلها متحررة من أعباء فوائد الديون وهذا مؤشر جيد جدا ونقطة قوة لصالح المؤسسة.

3- نسبة التدفق النقدي عن النشاط التشغيلي:

الجدول رقم (2-16): يبين نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

البيان	2015	2016	2017
صافي التدفق النقدي في النشاط التشغيلي	-273603302.22	1244815270.30	254260873.16
الخصوم الجارية	348865686.33	424383854.52	430975097.07
نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	-0.7843	2.9332	0.5900

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة وجدول حساب النتائج

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن

نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للخصوم الجارية في سنة 2015 سالبة ما يعني عدم قدرة المؤسسة على تغطية خصومها الجارية من خلال التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية، وهذا يعني أن

المؤسسة غير قادرة على الوفاء بجميع خصومها الجارية من خلال التدفقات المتأتية داخليا، وفي سنة 2016 نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي موجب ما يدل أن المؤسسة تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في الاعتماد على النقدية المتأتية داخليا وفي سنة 2017 نلاحظ أن المؤسسة تستطيع الوفاء بجزء من التزاماتها قصيرة الأجل .

ثالثا: مقاييس السياسة التمويلية

هناك مجموعة من النسب التي تخدم هذا الغرض منها مايلي:

1- نسبة التوزيعات النقدية

الجدول رقم (2-17): يبين نسبة التوزيعات النقدية

البيان	2015	2016	2017
التوزيعات النقدية للمساهمين	-	-	-
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	-273603302.22	1244815270.3	254266013.116
نسبة التوزيعات النقدية	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة وجدول حساب النتائج

التعليق: نلاحظ من الجدول السابق أن:

توضح هذه النسبة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح وتدل على ما إذا كانت، المؤسسة تجلي نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات وتفيد أيضا المستثمرين عند مقارنتها بالسنوات السابقة لمعرفة مدى استقرار التوزيعات السنوية على المساهمين ، وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على رفع أرباح الأسهم من النقد لمتداول من العمليات التشغيلية، وقد تعذر علينا حساب هذه النسبة وذلك لسبب انعدام وعدم توفر المعلومات اللازمة لحساب هذه النسبة.

2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

هي نسبة متحصلات فوائد أو توزيعات إلى صافي تدفق الخزينة التشغيلية وهي مؤشر يبين مدى أهمية التحصيلات من الاستثمارات المالية (أسهم ، سندات ودائع) بمقارنة بالتدفق الصافي التشغيلي؛

الجدول رقم (2-18): يبين نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

2017	2016	2015	البيان
1869339.69	161458.46	1614584.46	المقبوضة النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية
1150407654.33	1131738711.49	1256742683.98	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية
0.0015	0.0014	0.0014	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة وجدول حساب النتائج

التعليق: نلاحظ من الجدول السابق أن:

إن نسبة فوائد الاستثمارات المالية (حصص وكوبونات) ضعيفة جدا وهامشية بالنسبة للتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة، وبالتالي ليس لها أهمية تذكر بالمقارنة مع النشاط الأساسي، وهو ما يدل على تركيز المؤسسة على النشاط الرئيسي وإهمال كامل للنشاط المالي، ولكن رغم ذلك نلاحظ ثبات واستقرار سنوي للفوائد المالية والحصص والكوبونات مع تحسين نسبتها في التدفقات النقدية.

رابعاً: مقاييس تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر

1-مقاييس المرونة المالية:

يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في وفاء بالتزاماتها عند استحقاقها وبالتالي يقدم هذا المؤشر مدى القدرة على تسديد التزاماتها باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة.

$$\text{معدل المرونة المالية} = \frac{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الالتزامات}}$$

الجدول رقم (2-19): يبين مقاييس المرونة المالية

الوحدة: (دج)

2017	2016	2015	البيان
254260173.16	1244815270.3	-273603302.22	صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية
43097597.07	424383854.52	348865686.33	مجموع الالتزامات
0.5900	2.9332	-0.7843	معدل المرونة المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة وجدول حساب النتائج

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول :

أن المؤسسة حققت معدل مرونة مالية في سنة 2015 وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وفي سنة 2016 نلاحظ أن المؤسسة حققت معدل مرونة مالية موجب قدر ب: 2.9332 وهو يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد جميع التزاماتها من الأنشطة التشغيلية دون الحاجة إلى تصفية أو بيعٍ ولها المستخدمة وانخفض هذا المعدل ليصل إلى 0.59 ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها ب 0.41 مرة من الأنشطة التشغيلية وعلى العموم فإن المؤسسة رغم تذبذب في المرونة المالية غلا أنها في وضعية حسنة انطلاقاً من المعدلات المحققة خلال فترة الدراسة.

2-التدفق النقدي الحر:

يمثل مقدار النقدية القابلة لانفاق استثمارات جديدة لسداد الديون لشراء الخزينة أو زيادة درجة السيولة هذا المقياس يبين مرونة كالية المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاق رأسماليها

الجدول رقم (2-20): يبين التدفق النقدي الحر

2017	2016	2015	البيان
254260173.16	1244815270.3	-273603302.22	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
365821903.18	116563151.72	116563151.72	الإنفاق الرأسمالي
-	-	-	توزيعات الأرباح
-111561730.02	1128252118.88	-39016453.14	التدفق النقدي الحر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة وجدول حساب النتائج

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن:

التدفق النقدي الحر لسنة 2015 سالب وقدر بـ: 39016453.14- وهذا راجع إلى العجز المحقق في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من جهة وزيادة المؤسسة إنفاقها على الاستثمار من جهة أخرى وفي سنة 2016 نلاحظ أن التدفق النقدي الحر موجب بـ: 1128252118.88 رغم حفاظ المؤسسة على إنفاقها على الاستثمار ، وهذا ما يوضح مستوى المرونة الكبير للمؤسسة في هذه السنة ، وخلال سنة 2017 نلاحظ أن المؤسسة حققت تدفق نقدي حر سالب بـ: 111561730.02- وذلك بسبب الزيادة إقبال المؤسسة على الإنفاق الاستثماري وهو مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تملك استثمارات وهذا من أجل الحفاظ على مكانتها في السوق في ظل المنافسة الشديدة.

المطلب الثالث: المقارنة بين النسب التقليدية المبنية على أساس الاستحقاق والنسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة المبنية على الأساس النقدي

أولاً : المقارنة بين نسب السيولة المبنية على أساس النقدي ونسب السيولة المبنية على أساس الاستحقاق

نلاحظ من خلال تحليلنا لنسب السيولة على أساس التدفق النقدي التي سجلت في فترة الدراسة حيث سجلت محل الدراسة تذبذب في نسب السيولة المبنية على أساس النقدي من نسب سالبة في سنة 2015 إلى نسب موجب في سنة 2016 وتراجع هذه النسب في السنة الموالية، وهو ما يتطابق تماما مع نسبة النقدية المتأتية من النشاط التشغيلي التي كانت سالبة سنة 2015 (0.0736-) ، وموجبة سنة 2016 (3.2138)، وموجبة كذلك سنة 2017 (4.4610) وهو طبيعي باعتبار أن السيولة المتحققة مصدرها الرئيسي في المؤسسة من النشاط التشغيلي، لذا كلما كان النشاط التشغيلي يحقق نقدياً جيدة، هذا يجعل نسب السيولة المختلفة (العامة ، المختصرة، الجاهزة) جيدة.

بمقارنة السيولة (العامة، المختصرة، الجاهزة) على أساس الاستحقاق (المستخرجة من الميزانية) ، ونسبة جودة السيولة المتأتية من النشاط التشغيلي (المستخرجة من جدول سيولة الخزينة)، نلاحظ أنه رغم ارتفاع نسب السيولة بمختلف أنواعها لسنة 2015 أكثر من المستوى المقبول (سيولة كبيرة جدا مجمدة)، فإن هذه السيولة سيئة المصدر باعتبارها لم تأتي من النشاط التشغيلي ودليل ذلك أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الخصوم الجارية كانت سالبة بـ 75.43%، مما يعني عجز النشاط التشغيلي لهذه السنة عن توليد نقدياً، مما دفع المؤسسة لتحقيق سيولة موجبة من أنشطة خارج الاستغلال.

إن ما يعبر عن جودة السيولة هو النسبة المستخرجة من جدول سيولة الخزينة لأنها تحسبها انطلاقاً من مصدر محدد وهو النشاط التشغيلي، وهو النشاط الأساسي الذي يدر النقدية بشكل دوري ويعتمد عليها في تمويل مختلف النشاطات (التشغيلية، التمويلية، الاستثمارية)، أما نسبة السيولة المحسوبة على أساس الاستحقاق (المحسوبة من الميزانية) ، فهي نسب إجمالية لرصيد السيولة في نهاية السنة، ومهما كان مصدرها (أي مهما كان النشاط الذي يساهم في توليدها) ، مما يجعلها لا تعتبر عن واقع السيولة الحقيقي في المؤسسة.

ثانياً : مقارنة نسب جودة الأرباح المبنية على أساس نقدي ونسب الربحية والمبنية على أساس الاستحقاق:

من مقارنة النسب المحسوبة من الميزانية للمردودية بمختلف أنواعها (مالية، تجارية، اقتصادية، استغلالية) بالنسب المحسوبة من جدول سيولة الخزينة لجودة الأرباح نسجل ما يلي:

هناك تراجع في المردودية المالية للأموال الخاصة بالتدريج من 2015 7.36% إلى 4.27% سنة 2016 ثم تحسن الأداء المالي سنة 2017 بمعدل 6.09% ، وهو ما بين تحقيق مردودية على الأموال الخاصة ضعيفة ومتقلبة، وهو مؤشر بين الجودة الأرباح، وهذا ما يؤكد بالضبط نسبة العائد على الأموال الخاصة المحسوبة من جدول سيولة الخزينة التي تحسب سنة 2016 بنسبة 13.30% للتراجع سنة 2017 بنسبة 2.80% ، ولو أن قياس جودة الأرباح من خلال جدول سيولة الخزينة كان أفضل لأنه يعتمد على جودة الربح من الميزانية على أساس الاستحقاق فستستخدم النتيجة المحاسبية الصافية وهي تضم كل النواتج التشغيلية، وخارج التشغيل والاستثنائية ، مما يجعلها تجعلها تتأثر بالأنشطة الاستثنائية التي قد تحقق في إحدى السنوات تدفق نقدي كبير يجعل الربح يبدو وكأنه جيد، وهو ما يخالف الواقع، ومنه جودة الأرباح المقاسة من جدول سيولة الخزينة هي أفضل من قياس الأرباح من الميزانية لأنها معدة على أساس نقدي، وتعتمد على النشاط الأساسي (التشغيلي).

ثالثاً : المقارنة بين نسب السياسة المالية المبنية على أساس نقدي والمبنية على أساس الاستحقاق:

يمكن مقارنة نسب الهيكلية المالية من الميزانية المالية بالنسب الهيكلية المالية من جدول سيولة الخزينة للحكم بشكل أفضل على السياسة المالية للمؤسسة (طريقة تمويل الأصول من خلال اللجوء إلى الأموال الخاصة أو القروض)، وبالتالي الحكم على الاستقلالية المالية والملائمة اتجاه الدائنين (القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في وقتها أي تسديد القروض في وقتها).

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تجسيد ما جاء في الجانب النظر على الواقع العملي فقد قمنا بإجراء دراسة حالة في مؤسسة وطنية اقتصادية ومن أنجع المؤسسات الوطنية، وتنقسم أنشطتها إلى النشاط الإنتاج والتوزيع والنقل بالأنايب، حيث قمنا بالإطلاع على القوائم المالية للمؤسسة من ميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة حيث قمنا بتحليل النتائج الواردة فيها، والتوصل إلى بعض النتائج المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام النسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة ومقارنتها بالنسب المستخرجة من قوائم الميزانية وحساب النتائج وإبراز أهمية جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء، وقبل الشروع في إدراج النتائج المتحصل عليها من الدراسات التطبيقية وجب الإشارة إلى الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ولعل من أهمها الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة لنشاط المؤسسة التي تسمح لنا بالتقييم الجيد، إضافة إلى أن المؤسسة تتبع طريقة الغير مباشرة لجدول سيولة الخزينة وهي طريقة لا يوصي بها النظام المحاسبي المالي الجديد حيث لا تبين التحصيلات والتسديدات لنشاط العمليات وهو ما يعيق لنا القيام بالتشخيص المالي والتطور الجيد للمؤسسة، وفيما يلي سندرج أهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة التطبيقية في النقاط التالية:

تبين أن المؤسسة لا تستخدم أي طريقة من الطرق العلمية في تقييم أدائها بل تعتمد على طريقة عملية تتمثل في الحكم على أداءها المالي من خلال قوائمها المالية.

وجدنا أن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة (2015-2016-2017) (254260173.16 / 1244815270.3 / -273603302.22) على التوالي وهذه النتائج توضح قدرة المؤسسة على تدفقات نقدية من خلال عمليات الاستغلال وبذلك فهي مؤسسة ذات أداء جيد جدا بسبب قدرتها على توليد سيولة معتبرة جدا في المستوى.

وجدنا أن المؤسسة تقوم بمجهودات كبيرة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي من خلال الحيازة على استثمارات جديدة أو إبدال الاستثمارات القديمة.

وجدنا أن المؤسسة لديها تمويل كاف من الخزينة المتولدة من الأنشطة التشغيلية لتغطية عملية الاستثمار ، أي أنها لم تعتمد على أي شكل من أشكال التمويل من اللجوء إلى الروض أو رفع رأس المال.

وجدنا أن المؤسسة خلال فترة الدراسة حققت نسبة نقدية موجبة وذلك لأن إجمالي التدفقات النقدية التشغيلية كانت موجبة باستثناء دورة 2015 التي كانت سالبة وذلك راجع لانخفاض الطاقة الإنتاجية في تلك الدورة وعليه

يمكن القول أن المؤسسة حققت نتائج جيدة تدل على أن الأداء لمالي للمؤسسة جيد وهذا ما تفسره النتائج الكبيرة المحققة التي تجعل المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها داخلا دون اللجوء إلى مصادر خارجية أو الدعم الحكومي لتغطية استثماراتها.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول سيولة الخزينة ، حاولنا إبراز أهمية التحليل المالي بواسطة جدول سيولة الخزينة الذي أصبح أداة غنية وفعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يوفر هذا الجدول المعلومات التي يتم إعدادها على الأساس النقدي، وهي المعلومات التي لا تتوفر في باقي القوائم المالية التي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق، ومن هنا تكمن أهمية هذه القائمة من خلال المؤشرات المستخرجة من الجدول ودورها الكبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عبر تقييم جودة الأرباح للمؤسسات وتقييم السيولة وسياسات التمويل في المؤسسة ومرونتها المالية، وبالتالي إبراز قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية كافية من خلال أنشطتها الرئيسية الثلاث لضمان استمرارية نشاطها وتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار .

نتائج الدراسة

- ✓ يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.
- ✓ جدول سيولة الخزينة يوفر المعلومات التي تعمل على تقييم قدرة المؤسسة في توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل وكذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- ✓ جدول سيولة الخزينة يمكن من تقييم الوضعية المالية والتي تظهر من خلال الأنشطة الرئيسية الثلاث للمؤسسة.
- ✓ تقييم تدفق الخزينة التشغيلي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط ، حيث إن بقاء المؤسسة مرتبط بقدرتها على توليد وإيجاد فائض في الخزينة من نشاطها.
- ✓ تقييم الجهود المبذولة في الاستثمار أثناء فترة تحليل بحيث تظهر مدى دورية نفقات الاستثمار أو أنها موسمية.
- ✓ مراقبة تحصيل المؤسسة لحقوقها، وذلك لأن أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن.
- ✓ حققت مديرية الصيانة سوناطراك -بسكرة من خلال الأنشطة التشغيلية صافي تدفق خزينة موجب في دورة 2016 وهذا ما وضح قدرتها على خلق تدفقات للخزينة.

- ✓ حققت المؤسسة خزينة سلبية في دورة الاستثمار خلال فترة الدراسة وهو ما يعكس الجهود المبذولة للمؤسسة في مجال الاستثمار وهذا لمواكبة التطور التكنولوجي وتدهور إنتاجية الآلات القديمة.
- ✓ اعتماد المؤسسة كلياً على مصادر تمويلها داخلياً، حيث إن لديها تمويل كاف.
- ✓ عدم لجوء المؤسسة إلى القروض أو الرفع من رأسمالها لتمويل استثماراتها.
- ✓ تتميز المؤسسة محل الدراسة بناجعة وفعالية ناجمة عن كفاءة الأنشطة التشغيلية. لمؤسسة تنتهج سياسة ائتمان ناجحة مما يدل على تمتعها بكفاءة عالية في تحصيل النقدية التي لديها.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة من خلال البحث وجدنا أن عملية تقييم الأداء تسمح بقياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما هو مخطط له مسبقاً على أمل تحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ، وهو ما يثبت لنا صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة من بينها كبر حجم المؤسسة وتداخل أنشطتها وتعقد العمليات الإنتاجية بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر في الأداء المالي وهو ما يثبت لنا صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: جدول سيولة الخزينة أداة حديثة وفعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها، من خلال البحث وجدنا أن جدول سيولة الخزينة أداة تكشف عن حقيقة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، التي يتم إعدادها على الأساس النقدي.

الفرضية الرابعة: تعتمد المؤسسة محل الدراسة على جدول سيولة الخزينة في تقييم أدائها المالي، من خلال البحث وجدنا أن المؤسسة لا تستخدم أية طريقة من الطرق العلمية في تقييم أدائها المالي بل تعتمد على طريقة عملية تتمثل في الحكم على أدائها المالي من خلال قراءة المعلومات الواردة في القوائم المالية بالنتيجة ورقم الأعمال المستخرج من جدول حساب النتائج أو وضعية خزنتها من خلال الميزانية المالية للمؤسسة وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

من خلال دراستنا للموضوع يمكننا الخروج بجملة من التوصيات:

- ❖ ضرورة الاهتمام بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لما له من أهمية كبيرة في الكشف عن نقاط القوة لاستثمارها ، والوقوف على نقاط ضعف المؤسسة لتحسينها ومعالجتها في الوقت المناسب.
- ❖ على المؤسسة الاعتماد على جدول سيولة الخزينة في تقييم أدائها كونه يتيح معلومات تعمل على تحسين أدائها المالي من جهة ومساعدة الأطراف الأخرى المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى.
- ❖ ضرورة استخدام الطرق العلمية في تقييم المؤسسة لأدائها المالي لأنها تعمل على تحديد المشاكل والانحرافات التي تعاني منها وبالتالي الإجراءات اللازمة لاحتوائها قبل فوات الأوان.

آفاق البحث:

إن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث فتحت أمامنا أفقا نأمل أن تكون محل دراسات مستقبلية نوجزها في:

- ✚ دور تحليل جدول سيولة الخزينة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ✚ دور جدول سيولة الخزينة في ترشيد قرارات الاستثمار للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

• الكتب باللغة العربية

1. أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2010.
2. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2012
3. جليل كاظم مدلول المارشمي، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية- عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013
4. جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
5. حسين يوسف القاضي، سمير سعدى اثريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، جزء اعرض المالية في عمان، الأردن، دار الثقافة النشر والتوزيع 2012.
6. دريد كامل آلي شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007
7. دونالدكسيو جيرى وبيجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد الحجاج ، ج2، دار المريخ للنشر، السعودية، 1995
8. ديري زاهد، الرقابة الداخلية، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011
9. سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، بدون ط ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004
10. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2000
11. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض، 2000
12. سيد محمد جاد الرب، استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء الأطر المنهجية والتطبيقات العملية، حقوق الطبع والنشر للمؤلف، مصر، 2009
13. شعيب شنوف ،التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014
14. طارق عبد العال حسان، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتين الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007
15. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت: الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1990
16. عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999 .

17. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
18. فلاح حسن عداوي الحسيني ، الإدارة الإستراتيجية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000
19. كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
20. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
21. محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
22. محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب نظرية وعملية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع
23. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010
24. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان . الأردن، 2000
25. مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009
26. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والمالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000 م
27. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005
28. منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015.
29. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق ، الجزائر، 1991
30. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء ، عمان ، 2009 ،
31. هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن
32. وصفي الكساسية، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات محكم علميا، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

• الكتب باللغة الأجنبية

1. Simon Archer and Davidh arcourt ,international Accountingale scancher standard, 2001.
2. Dictionnaire Larousse de la langue Français, 2001.
3. Shout daniel and websch clonn, fundamentals of financialaccounting texas Moruin, 6 edition, 1990.

• الأطروحات والرسائل العلمية:

1. أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، مذكرة مكملة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2015.
2. بركات ربيعة، دور تقييم الأداء في تحسين الخدمات العمومية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير عمومي، جامعة جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005.
3. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 / 2012.
4. سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
5. سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين 2008.
6. شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.
7. شنافي نوال، تحفيز العمال ودوره في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004.
8. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.
9. عباسي صابر، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات التجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، فرع محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2011.
10. نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

11. عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الانتماء في البنوك، منكرة ماجستير غير منشور، ة تخصص محاسبة، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط العليا، 2008.
12. علي خلق الله ، التحليل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، قسم الإدارة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2008.
13. كامل أحمد إبراهيم أبو ماضي، قياس أداء المؤسسات القطاع العام في غزة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة الدكتوراه ، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، 2015.
14. محمد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017/.
15. هدى مؤيد حاتم السعدون، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء الاستراتيجي في جامعة القادسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية ، العراق، 2017.
16. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم التجارية ، فرع إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

• المجالات

1. بومدين بروال ، أهمية اعتماد المعيار المحاسبي الدولي السابع في إدارة التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة ميلاق للبحوث والدراسات ، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة ميله، جوان 2018.
2. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، العدد 09، 2009.
3. دان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006.
4. الدعاس عبد الله، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 37، عدد 1، 2010.
5. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.

6. عزه الأزهر، سالمى محمد دينوري، قائمة التدفقات النقدية الوجه الأخر للوضعية المالية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 05 ديسمبر 2013.
7. يحيواي إلهام، دور الجودة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

• المواقع

1. نص معيار محاسبي الدولي السابع، متاح على الموقع WWW. infotech. achaccounts. com
2. كامل للقسم 7 بيان قائمة التدفقات النقدية، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر عن معايير المحاسبة الدولية في 9 يوليو 2009، ص 12، بناء على الموقع <http://www.ilis.org /use+ground+the+world /education.htm> :

• المنتقيات

1. الشريف حلب المدة سليم طرابلسي، القوائم المالية وفق معايير السياسية الدولية، الخطة ضمن أعمال ملتقى الدولي حول معايير العملية الدولية والمؤسسة الاقتصادية، متطلبات التسوق والتطبيق، كلية العلوم التالية وعلوم الله مركز جامعي سوق أهراس، جزائر يومي 25-26/05/2010.
2. شوقي جباري، فريد خميلي، النظام المحاسبي المالي في الجزائر بين متطلبات التطبيق والطموحات، ملتقى وطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، مركز جامعي سوق أهراس
3. مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام محاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة، في مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير دولية للمراجعة المنعقدة في 13 و 14 ديسمبر 2011 جامعة ورقلة.
4. يحيواي مفيدة، عريف عبد الرزاق، أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، المداخلة ضمن أعمال ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، تجارب.تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مركز جامعي الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

• **مراسيم والقوانين:**

1. قرار مؤرخ 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ: 2008 م، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 19 مارس 2009.

الملاحق

SONATRACH		BILAN				En Dinars	
MAINTENANCE BISKRA 7010		AU 31 DECEMBRE 2016					
ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net 2016	N - 1 Net 2015	RUBRIQUE	N	N - 1
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis	8 688 663 789,58	6 677 933 016,45
Immobilisations incorporelles	127 532 014,80	1 635 689,50	125 896 325,30	183 790 096,47	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	1 643 357 729,09	968 348 568,58	675 009 160,51	572 019 290,51	Primes et réserves (Réserves consolidées(1))		
Immobilisations en cours	1 696 899 325,20		1 696 899 325,20	1 689 059 689,66	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières					Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	387 337 888,53	577 666 630,89
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison		
Prêts et autres actifs financiers non courants	8 489 585,00		8 489 585,00	5 618 932,60	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actif					Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 476 278 654,09	969 984 258,08	2 506 294 396,01	2 450 488 009,24	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	9 076 001 678,11	7 255 589 647,34
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en-cours	2 028 872 570,40	3 779 825,35	2 025 092 745,05	1 974 715 433,05	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés					Impôts (Différés et provisionnés)		
Clients	2 178 932 006,12		2 178 932 006,12	1 530 003 780,20	Autres dettes non courantes		
Autres débiteurs	47 589 621,00		47 589 621,00	31 649 351,78	Provisions et produits comptabilisés d'avance		
Impôts	3 510 220,00		3 510 220,00	4 650 890,00	TOTAL PASSIF NON COURANTS - II		
Autres actifs courants	5 776 890,00		5 776 890,00	2 776 890,00	PASSIF COURANT		
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés	374 586 548,56	278 816 078,16
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	550 465,30	789 119,87
Trésorerie	2 733 189 654,45		2 733 189 654,45	1 610 180 980,00	Autres dettes	49 246 840,66	69 260 488,90
TOTAL ACTIF COURANT	6 997 870 961,97	3 779 825,35	6 994 091 136,62	5 153 977 325,03	Trésorerie Passif		
TOTAL GENERAL ACTIF	10 474 149 616,06	973 764 083,43	9 500 385 532,63	7 604 465 334,27	TOTAL PASSIF COURANT - III	424 383 854,52	348 865 686,93
					TOTAL GENERAL PASSIF	9 500 385 532,63	7 604 465 334,27

(1) A ne pas utiliser

SONATRACH		BILAN				En Dinars	
MAINTENANCE BISKRA 7010		AU 31 DECEMBRE 2017					
ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net 2017	N - 1 Net 2016	RUBRIQUE	N	N - 1
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis	8 789 312 772,20	8 688 663 789,58
Immobilisations incorporelles	144 634 588,74	10 680 785,66	133 953 803,08	125 896 325,30	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	1 535 987 545,90	999 650 363,56	536 337 182,34	675 009 160,51	Primes et réserves (Réserves consolidées(1))		
Immobilisations en cours	1 986 987 653,65		1 986 987 653,65	1 696 899 325,20	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières					Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	569 965 209,51	387 337 888,53
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison		
Prêts et autres actifs financiers non courants	9 878 985,33		9 878 985,33	8 489 585,00	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actif					Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 677 488 773,62	1 010 331 149,22	2 667 157 624,40	2 506 294 396,01	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	9 359 277 981,71	9 076 001 678,11
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en-cours	2 320 546 243,65	3 897 127,75	2 316 649 115,90	2 025 092 745,05	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés					Impôts (Différés et provisionnés)		
Clients	2 235 465 215,38		2 235 465 215,38	2 178 932 006,12	Autres dettes non courantes		
Autres débiteurs	44 387 231,25		44 387 231,25	47 589 621,00	Provisions et produits comptabilisés d'avance		
Impôts	3 315 478,56		3 315 478,56	3 510 220,00	TOTAL PASSIF NON COURANTS - II		
Autres actifs courants	4 358 479,36		4 358 479,36	5 776 890,00	PASSIF COURANT		
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés	380 220 130,40	374 586 548,56
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	620 445,80	550 465,30
Trésorerie	2 518 919 933,93		2 518 919 933,93	2 733 189 654,45	Autres dettes	50 134 520,87	49 246 840,66
TOTAL ACTIF COURANT	7 126 992 582,13	3 897 127,75	7 123 095 454,38	6 994 091 136,62	Trésorerie Passif		
TOTAL GENERAL ACTIF	10 804 481 355,75	1 014 228 276,97	9 789 265 078,78	9 500 385 532,63	TOTAL PASSIF COURANT - III	430 975 097,07	424 383 854,52
					TOTAL GENERAL PASSIF	9 790 253 078,78	9 500 385 532,63

(1) A ne pas utiliser

SONATRACH			
MAINTENANCE BISKRA		EXERCICE	
DESIGNATION		N- (2016)	N -1 (2015)
		Total	Total
70	Ventes et produits annexes	1 130 481 723,16	1 155 485 695,65
72	Production stockée ou déstockée	0,00	0,00
73	Production immobilisée	10 255 845,00	22 324 589,10
74	Subventions d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 140 737 568,16	1 177 810 284,75
60	Achats consommés	271 428 183,75	258 933 145,33
61	Services extérieurs	44 137 145,46	55 666 354,30
62	Autres services extérieurs	36 896 564,96	13 256 986,00
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		352 461 894,17	327 856 485,63
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		788 275 673,99	849 953 799,12
63	Charges de personnel	182 009 232,04	158 913 952,78
64	Impôts, taxes et versements assimilés	9 156 486,00	7 589 361,00
IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION		597 109 955,95	683 450 485,34
75	Autres produits opérationnels	63 666 901,30	71 856 669,12
65	Autres charges opérationnelles	358 478,25	100 256,12
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	163 168 412,21	151 550 190,96
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	5 245 896,58	1 235 986,33
V - RESULTAT OPERATIONNEL		502 495 863,37	604 892 693,71
76	Produits financiers	458 693,00	1 956 952,00
66	Charges financières	115 616 667,84	29 183 014,82
		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		-115 157 974,84	-27 226 062,82
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		387 337 888,53	577 666 630,89
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0,00	0,00
692/3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	0,00	0,00
► TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRE		0,00	0,00
► TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRE		0,00	0,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE		0,00	0,00
77	Eléments extraordinaires (produits)	0,00	0,00
67	Eléments extraordinaires (charges)	0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		387 337 888,53	577 666 630,89


SONATRACH			
	MAINTENANCE BISKRA	EXERCICE	
	DESIGNATION	N- (2017)	N -1 (2016)
		Total	Total
70	Ventes et produits annexes	1 240 066 180,33	1 130 481 723,16
72	Production stockée ou déstockée		
73	Production immobilisée	15 289 120,00	10 255 845,00
74	Subventions d'exploitation		
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	1 255 355 300,33	1 140 737 568,16
60	Achats consommés	279 833 012,06	271 428 183,75
61	Services extérieurs	30 152 278,14	44 137 145,46
62	Autres services extérieurs	10 369 548,00	36 896 564,96
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	320 354 838,20	352 461 894,17
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	935 000 462,13	788 275 673,99
63	Charges de personnel	197 809 548,78	182 009 232,04
64	Impôts, taxes et versements assimilés	7 892 259,00	9 156 486,00
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	729 298 654,35	597 109 955,95
75	Autres produits opérationnels	98 854 223,54	63 666 901,30
65	Autres charges opérationnelles	487 350,25	358 478,25
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	174 612 463,55	163 168 412,21
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	6 325 987,21	5 245 896,58
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	659 379 051,30	502 495 863,37
76	Produits financiers	650 352,00	458 693,00
66	Charges financières	90 064 193,79	115 616 667,84
	VI - RESULTAT FINANCIER	-89 413 841,79	-115 157 974,84
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)	569 965 209,51	387 337 888,53
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
692/3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		
	► TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		
	► TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		
77	Eléments extraordinaires (produits)		
67	Eléments extraordinaires (charges)		
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	569 965 209,51	387 337 888,53

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

INTITULES	EXERCICE N	EXERCICE N-1
EXERCICES	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	387 337 888,53	577 666 630,89
Ajustements pour :	0,00	0,00
Amortissements, provisions et pertes de valeur	0,00	0,00
Variation des impôts différés	0,00	0,00
Quote-part de subvention d'investissement virée au résultat	0,00	0,00
Variation des stocks	854 373 657,44	-854 373 657,44
Variation des clients et autres créances	1 256 988,33	1 256 988,33
Variation des fournisseurs et autres dettes	1 846 736,00	1 846 736,00
- Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts	0,00	0,00
- Report à nouveau & Comptes de liaisons	0,00	0,00
Flux de trésorerie générés par l'activité	1 244 815 270,30	-273 603 302,22
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Acquisition d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	-219 632 367,10	-219 632 367,10
Cessions d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	-12 902 441,92	-130 880 539,17
Acquisitions d'immobilisations financières	103 069 215,38	103 069 215,38
Cessions d'immobilisations financières	6 044 413,33	6 044 413,33
Subventions d'équipement & d'investissement	0,00	0,00
Flux trésorerie net provenant des activités d'investissement	-123 421 180,31	-241 399 277,56
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Variation des capitaux propres	0,00	0,00
Variation des emprunts et dettes financières	0,00	0,00
Affectations du résultat (n-1)	0,00	0,00
- Coupons & Dividendes	1 614 584,46	1 614 584,46
- Reserves facultatives	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement	1 614 584,46	1 614 584,46
Variation de trésorerie de la période	1 123 008 674,45	-513 387 995,32
Trésorerie à l'ouverture de l'exercice	1 610 180 980,00	2 123 568 975,32
Trésorerie à la clôture de l'exercice	2 733 189 654,45	1 610 180 980,00
Indidence des variations de cours des devises (1)		
Variation de trésorerie de la période	1 123 008 674,45	-513 387 995,32

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

INTITULES	EXERCICE N	EXERCICE N-1
EXERCICES	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	569 965 209,51	387 337 888,53
Ajustements pour :	0,00	0,00
Amortissements, provisions et pertes de valeur	0,00	0,00
Variation des impôts différés	0,00	0,00
Quote-part de subvention d'investissement virée au résultat	0,00	0,00
Variation des stocks	-211 256 852,00	854 373 657,44
Variation des clients et autres créances	-89 658 526,00	1 256 988,33
Variation des fournisseurs et autres dettes	-14 789 658,35	1 846 736,00
- Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts	0,00	0,00
- Report à nouveau & Comptes de liaisons	0,00	0,00
Flux de trésorerie générés par l'activité	254 260 173,16	1 244 815 270,30
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Acquisition d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	-347 134 157,18	-219 632 367,10
Cessions d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	-110 366 988,29	-12 902 441,92
Acquisitions d'immobilisations financières	-18 687 746,00	103 069 215,38
Cessions d'immobilisations financières	5 789 658,10	6 044 413,33
Subventions d'équipement & d'investissement	0,00	0,00
Flux trésorerie net provenant des activités d'investissement	-470 399 233,37	-123 421 180,31
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Variation des capitaux propres	0,00	0,00
Variation des emprunts et dettes financières	0,00	0,00
Affectations du résultat (n-1)	0,00	0,00
- Coupons & Dividendes	1 869 339,69	1 614 584,46
- Reserves facultatives	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement	1 869 339,69	1 614 584,46
Variation de trésorerie de la période	-214 269 720,52	1 123 008 674,45
Trésorerie à l'ouverture de l'exercice	2 733 189 654,45	1 610 180 980,00
Trésorerie à la clôture de l'exercice	2 518 919 933,93	2 733 189 654,45
Indidence des variations de cours des devises (1)		
Variation de trésorerie de la période	-214 269 720,52	1 123 008 674,45